الفصل السادس

تأثير القيم الاجتماعية السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

تأثير القيم الاجتماعية السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

لا تتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في فراغ، بل تحاط هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بمحيط قيمي تتأثر به في الغالب. تُعدّ أحكاما بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة. فهي المضمون المعنوي للسلوك. مضمون ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات. ولذلك فأننا لا نرى القيم. وإنما نشعر بها ونحس بمظاهرها وآثارها في أعمالنا وفي أفعالنا وممارساتنا. والحق أن العادات الاجتماعية مظاهر للقيم التي تمثل القوى الديناميكية المحركة لها. فالقيم أساسا أحكام تقويمية. أحكام ترتكز على الاعتقاد وليس هناك شيء أكثر قوة وبعثا على الحركة والفعل من الحكم التقويمي المنبعث من الاعتقاد [1]. وفي هذا المعنى يقول (ريمون رويه). "ومن شأن الاعتقاد أنه يتحول إلى عمل. وكما أن العمل هو خير برهان دائما على الاعتقاد. أو على التقويم الضمني. فان الاعتقاد الضمني يترجم إلى أفعال" [2] فالأفعال التي تحدث في البداية تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث بعد تكرار طويل أن تصبح عادات اجتماعية متأصلة في السلوك البشري الجمعي. فالقيم والعادات الاجتماعية أذن مظهران لشيء واحد هو السلوك الجمعي. وسبب تكرار السلوك يكمن في حكم الناس التقويمي لهذا السلوك. فلولا تقويم الناس للسلوك بأنه الأفضل أو الأحسن ما كرروه . ونحن لا نتمسك بالعادات الاجتماعية عفوا. وإنما نتمسك بها لأننا نقومها ونحكم بأنها مرغب فيها. مرغوب فيها من الجماعة التي نحرص على الانتماء إليها والتوافق معها. وعملية التقويم والحكم بالمرغوب فيه عملية أبراز للقيمة. فالقيم أذن هي التي تدفع على تمسك الناس بالعادات الاجتماعية كما تضفي عليها معنى وتفسرها وتبين الفكرة التي وراءها والحكم الاعتقادي الدافع إلى التمسك بها [3].

فضلا عن ما تقدم، تُعرف القيم على أنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته واهتماماته [4] وتعتبر القيم "مصدر أحكام ومؤشر الجماعة في أحكامها بحكم كونها محصلة تاريخية لتجربة الجماعة وحياتها وملخص مجمل

---

[1] فوزية دياب, مصدر سبق ذكره, ص 336- 337.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.
[4] هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1963، ص ص41-42.

ما اكتسبته خلال مسارها التطوري في مواجهتها للظروف التي صادفتها" [1]. كذلك تعني القيم "الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك"، أما القيم الاجتماعية فهي اهتمام وميل وحب الفرد أو عدمه للناس. "والقيم هي لب الثقافة، فالقيم هي أصول التنظيم وأسس التنظيم وأسس التنميط في الثقافة". "وان تحديد قيم أي مجتمع هو المفتاح لفهم ثقافة هذا المجتمع ومعرفته" [2].

إن الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة [3] هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها مجموعة من القيم [4] الشخصية المتبادلة التي توضح الميول للارتباط في سلوك سياسي معين [5] أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من وجوده ككائن بشري بكامله... وليست جميع العلاقات الاجتماعية للإنسان مرتبطة سياسيا، لكن يوجد ما يكفي لحملنا على الاهتمام بالقالب الاجتماعي للسلوك السياسي، وإلا تعرض الوصف السياسي والتفسير للتشويش وسوء التفسير... وعلى ذلك فإن افضل طريقة لتحليل السلوك السياسي هي اعتبار الإنسان عاملا سياسيا في القالب الاجتماعي للعلاقات بين الأشخاص" [6].

فضلا عن ما تقدم، تُعرف القيم في المفهوم العام على أنها: تلخيص لظواهر حدثت ورسخت وأصبحت تُعبر عن رموز منطوقة تتحكم في السلوك الإنساني مصدرها المباشر التقاليد والعادات في الحياة الاجتماعية لمجتمع ما. ويحدث أن يكون لبعض هذه القيم أبعادا سياسية لتكون بحد ذاتها قيما سياسية لها تأثير في السلوك السياسي. فالقيم السياسية هي "ذلك النوع من القيم المرتبط بظاهرة السلطة والعلاقات داخلها. أي بين أفراد الطبقة الحاكمة وخارجها، أي سلوك المحكومين في التعامل معها" [7]. ومن أجل التعرف على تأثير القيم الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية سيتم دراسة بعض هذه القيم مثل تبني وجهات نظر الآخرين، والاعتراف بالآخر، والإيثار، والمساندة الاجتماعية، والمساواة الاجتماعية،

---

[1] د. عباس مكي، و د. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 8- 9.

[2] أنظر: د. فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص ص 52، 75، 340. وللتفاصيل حول موضوع القيم، انظر المصدر نفسه، ص ص 15-90.

[3] Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology," American Sociological Review, Vol. 21, 1956, P. 694.

[4] انظر حول ذلك: د. ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مصر، مؤسسة الخليج العربي، 1984، ص 24.

[5] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P. 281.

[6] Sidney Verba, "Comparative Political Culture," in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.) Op. Cit., PP. 521-522.

[7]) أميل فهمي حنا شنودة، مصدر سبق ذكره، ص 20.

والتسامح الاجتماعي، والثقة الاجتماعية [1].

المبحث الأول

تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالآخر والإيثار والمساندة الاجتماعية:

المطلب الأول

تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالآخر

أولا: قيمة تبني وجهات نظر الآخرين (Consideration).

1- تعريف قيمة تبني وجهات نظر الآخرين. تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين التنشئة على القيم الفردية، أي الالتزام تجاه النفس، الموازن من خلال التنشئة على المشاركة في العديد من النشاطات الجماعية، والتنشئة على تبني قيمة الاهتمام بآراء الآخرين. وفي هذا المجال اتضح من خلال بعض الدراسات بأن هناك بعض الأفراد وبعض الشعوب تميل للاهتمام بسماع وتبني رأي الآخرين أكثر من غيرها. وأظهرت هذه الدراسات أن التنشئة على الالتزام تجاه النفس والتشجيع في الوقت نفسه على المشاركة في العديد من النشاطات الجماعية، كالاتحادات الدينية والفرق الرياضية والنشرات المدرسية وغيرها من النشاطات الجماعية، يؤدي إلى التنشئة الاجتماعية على تبني وجهات نظر الآخرين، على العكس من التنشئة التي تشجع على الالتزام والواجب تجاه الآخرين والمجتمع غير الموازنة بتشجيع الفرد على الاهتمام بنفسه التي تقود إلى اهتمام الفرد بنفسه والنشاطات الفردية كالمشي وعزف الموسيقى. فقد توصلت، على سبيل المثال، إحدى هذه الدراسات إلى أن الأمريكيين يتفقوا أكثر من البريطانيين والنمساويين مع جملة مثل: "يجب على الوالدين ان يقتادوا بشكل أساس بما يفعلوا كما يفعل الوالدان من الجيران، من اجل تجنب تنشئة أطفالهم بشكل مختلف". او ان يتفق الأمريكيون أكثر من الألمان مع الجُمل مثل: "ان رأي الآخرين المخالف لرأي، غالبا ما يمنعني من مشاهدة فلم سينمائي أو مسرحية قررت ان احضرها"، و "يتأثر رأي السياسي من خلال قراءة الافتتاحيات" [2].

---

[1] من أجل التعرف على تفاصيل أكثر على مفهوم هذه القيم، ووجودها في بعض المجتمعات، كالمجتمعات العربية، ومظاهرها، وأسابها، راجع: د. رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للسلوك السياسي، دراسة غير منشورة، 2007.

[2] David C. McClelland, The Achieving Society, New York, D. Van Nostrand Company, Inc., 1961, p.197.

obeikandl.com

2- تأثير قيمة تبني وجهات نظر الآخرين في التنشئة الاجتماعية السياسية. تفترض دراستنا ان البعد السياسي لهذه القيمة يكمن في أن التنشئة على قيمة تبني وجهات نظر الآخرين انما من المحتمل جداً أن يؤدي إلى السلوك التشاركي طالما أنها تسمح بتقبل وجهة نظر الآخرين، والمشاركة في النشاطات الجماعية والاهتمام برغبات وآراء الآخرين، والتعاون معهم، وتبادل الآراء والأفكار واحترام الآراء المخالفة، والاتصال بين أعضاء من مختلف التركيبة السكانية للمجتمع، وردم الهوة أو الانقسامات الاجتماعية والتخفيف من العداوات الاجتماعية وبالتالي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي. في حين تؤدي عدم أو ضعف التنشئة على مثل هذه القيمة إلى العكس من ذلك. فالتنشئة التي تؤكد فقط على القيم الجماعية وحب الوطن والآخرين والتضحية لهم إنما يصور للفرد بأنه يعيش في مجتمع مثالي يؤدي للقناعة بأنه ليس هناك حاجة للتعاون مع الآخرين، وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى اهتمام الفرد بشؤونه الخاصة [1] وهو يعني نوع من الاغتراب الاجتماعي السياسي. ففي المجتمعات التقليدية هناك اعتماد أقل على آراء الآخرين، لذلك أقل حاجة لنشاطات الجماعة لجعل الناس حساسين إلى مثل هذه الآراء، وبشكل متجانس هناك تأكيد أكبر على القيم التي تركز على المجتمع كالعطف والولاء والالتزامات بالآخرين وكما عرفت ووصفت في المؤسسات الاجتماعية التقليدية [2]. أن التأكيد فقط على القيم الفردية والمصالح الخاصة والأنانية إنما يشكل مانع أمام تأسيس المنظمات ذات النشاط الجماعي، وقد جاء بأن التأكيد على المصالح الآنية والفردية بشكل كبير جداً هي أحد الأسباب الرئيسية في غياب النشاط الجماعي السياسي في إيطاليا وبالتالي ظهور ثقافة سياسية إيطالية أقل مشاركة [3]. فقيمة الاهتمام بتبني وجهات نظر الآخرين هي أحد متطلبات السلوك السياسي الديمقراطي [4].

وتأكيدا على ما تقدم، خلصت دراسة أجنبية إلى أن التنشئة على قيمة تبني وجهات نظر الآخرين تقود إلى المشاركة في النشاطات الجماعية والاهتمام برغبات وآراء الآخرين، والتعاون معهم [5]. وتوفير جو اجتماعي يوفر فرصة لتبادل الآراء والأفكار واحترام الآراء المخالفة، والاتصال بين أعضاء من مختلف التركيبة السكانية للمجتمع [6]. وردم الهوة أو الانقسامات

---

[1] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 114.

[2] David C. McClelland, op.cit., p.200.

[3] Edward C. Banfield, The Moral Basis of A Backward Society, United States, Free Press, 4th ed., 1963, p.166.

[4] حسين علوان الربيعي, مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الأفريقي, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1996, ص 216.

[5] David C. McClelland, op.cit, p.200; Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit, p.287.

[6] سعيد التل, مصدر سبق ذكره, ص 138- 139.

الاجتماعية والتخفيف من العدوات الاجتماعية [1] في حين تؤدي عدم أو ضعف التنشئة على مثل هذه القيمة إلى الميل إلى ممارسة النشاطات الفردية كالمشي وعزف الموسيقى والاهتمام بالنفس [2] مما لا يحقق التعاون والانسجام والعمل الجماعي الضروري للاستقرار الاجتماعي السياسي.

ما يمكن أن يخلص إليه مما تقدم أن قيمة تبني وجهات نظر الآخرين تُعرف على أنها: (سماع وتبني أو أخذ الفرد برأي ووجهة نظر الآخرين، وهي قيمة ناتجة عن الشخصية التي تتسم بالاعتدالية على مقياس الاستقلالية، والتي تعني وقفة اعتدالية في تحملها للمسؤولية الفردية في الوقت الذي لا تستقل تماما عن الجماعة، ولا تعتمد عليها اعتماداً مطلقاً في الوقت نفسه). وإن لهذه القيمة أبعاداً سياسية بقدر ما تشكل بحد ذاتها سلوكا اجتماعيا يتعود عليه الفرد في كل مواقف الحياة بما فيها السياسية، فالفرد الذي ينشأ على قيمة تبني وجهات نظر الآخرين من المتوقع جداً أن يطور سلوكا تشاركيا ديمقراطيا طالما أنه تعود على أن يأخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر الآخرين، وطالما أن التنشئة على سلوك معين وتراكمه عبر فترة طويلة يجعل من الصعوبة التخلص منه بالنسبة للفرد وهو يمارس نشاطه الإنساني العادي بما في ذلك نشاطه السياسي، فضلا عن أن شيوع مثل هذه القيمة في مجتمع ما أنما يشجع على قيام المنظمات ذات النشاط الجماعي السياسي والثقافة السياسية التشاركية والحرية السياسية والعكس هو الصحيح. أي أنه من المحتمل جداً أن يكون السلوك غير التشاركي او الاستبداد هو أحد نتائج ضعف أو عدم التنشئة على تبني وجهات نظر الآخرين.

ثانيا: قيمة الاعتراف بالآخر:

يفترض أن تؤدي القيم الاجتماعية في أي مجتمع وظيفة تنشئة اجتماعية مهمة وحيوية جداً كونها تُعد مرشداً يقتدي به الأفراد والجماعات في المجتمع في سلوكهم الاجتماعي اليومي. فضلا عن أنه يلاحظ أن بعض المجتمعات يشيع فيها الأيمان ببعض القيم أكثر من غيرها مما يترك بالنتيجة تأثيراً على سلوك وممارسات الأفراد والوضع الاجتماعي والسياسي بالنتيجة، ويُعتقد أن هذه القيم لا يتم تبنيها بمعزل عن تأثير عوامل أخرى.

1- تعريف قيمة الاعتراف بالآخر: هي درجة تقبل الفرد للمجتمع والأفراد الآخرين الذين هم جزء من هذا المجتمع. تفترض الدراسة هنا وجود صلة بين قيمة الاعتراف بالآخر ومدى درجة تقبل الفرد للمجتمع والأفراد الآخرين الذين هم جزء من هذا المجتمع. فقد توصلت أحدى الدراسات، على سبيل المثال، إلى أن الدرجات المرتفعة على مقياس تقبل الآخرين تدل على مدى

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op.cit, p.55.
[2] David C. McClelland, op.cit, pp. 197-200.

تقبل الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه. ووجدت أن معاناة مجموعة العمر الأصغر من سوء التكيف، وعدم تقبلهن لأفراد المجتمع هي أكثر من معاناة مجموعة العمر الأكبر. وتفسير ذلك أنه قد تلاحظ في بداية مرحلة المراهقة، مشاعر عدم تقبل لمصادر السلطة في الأسرة والمدرسة والمجتمع، خاصة تلك التي تحول بين الفرد وبين تطلعه إلى التحرر والاستقلال، فيشعر أن الآخرين في المجتمع لا يفهمونه، وأن طريقة معاملاتهم له، لا تتناسب مع ما وصل إليه من نضج، ومع ما طرأ عليه من تغير، أو يشعر بقسوة الضغوط الاجتماعية عليه، أو بكثرة المضايقات التي يتعرض لها من مراقبة سلوكه، وعدم تمكنه من تحقيق الاستقلال المنشود، فالاعتداد بالذات [1] قد يتضارب مع الخضوع للمجتمع، مما ينتج عنه نوع من سوء التكيف ومشاعر النقص، ولكن يقترب المراهق مع تقدم العمر في مرحلة المراهقة من الواقع ويتحسن مفهوم الشخص العادي لديه [2].

2- تأثير قيمة الاعتراف بالآخر في التنشئة الاجتماعية السياسية. تفترض هذه الدراسة أن البعد السياسي لهذه القيمة يكمن في أن التنشئة على قيمة الاعتراف بالآخر من المحتمل جدا أن تؤدي إلى السلوك التشاركي، فتعود الفرد على هذا السلوك منذ الصغر والشباب قد يجعله يجد من الصعوبة التخلي عنه، خصوصا إذا ما عرفنا أن السلوك بمرور الوقت يصبح لا واعيا أكثر منه واعيا. وعلى صعيد نفسه قد يكون من الصعوبة جدا فصل السلوك الاجتماعي عن السياسي. بمعنى آخر أن تعود الفرد على سلوك عدم الاعتراف بالآخر على الصعيد الاجتماعي من المحتمل جداً أن ينتقل إلى المجال السياسي طالما أن الفرد قد تشرب هذا السلوك ليصبح لا واعيا يؤثر فيه دون تفكير وهو يتصرف في جميع المواقف الاجتماعية بما فيها السياسية. فعدم الإقرار بالآخر وتقبله على الصعيد الاجتماعي قد يمتد إلى عدم الاعتراف به على الصعيد السياسي حين يكون هذا الآخر مسؤول أو حاكم أو موظف صاحب سلطة في الدولة. ذلك أن هذا المسؤول والسياسي هو ابن بيئته وقد نشأ على قيمها فهو يتأثر في الغالب بقيم بيئته في كل مجالات الحياة بما فيها السياسية أثناء عمله السياسي. فنشأته على قيم مثل قيمة عدم الاعتراف بالآخر من المحتمل جدا أن تقود به إلى عدم الاعتراف بالآخر في المجال السياسي.

---

[1] يقصد بمفهوم الذات في هذه الدراسة الفكرة الكلية التي يكونها الفرد عن نفسه من خلال نظراته إلى قدراته وإمكاناته المختلفة ونظرة الآخرين لهذه القدرات والإمكانات ويتحدد مفهوم الذات في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس مفهوم الذات، كما يعرف على أنه: "التقييم الذي يصنعه الفرد فيما يتعلق بنفسه ويحافظ عليه- وهو يعبر عن اتجاه التقبل أو عدم التقبل ويشير إلى درجة اعتقاد الفرد بأنه قادر ومهم وناجح وذو قيمة" وطريقة التعامل مع الطفل وأسلوب تربيته يعكس فيما رأى الكبار المهمين من حوله وفكرتهم عنه، أي أنها تعكس جزءا من مفهومه عن ذاته. حول ذلك، أنظر:
صفية محمود يوسف جبالي، مصدر سبق ذكره، ص 11، 29.

[2] عليه علي عبد المعطي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 224.

فتميز البدوي بقيمة عدم الاعتراف بالآخر قد تكون هي المسؤولة عن ما توصلت إليه أحدى الدراسات الميدانية، في السبعينات من القرن العشرين، التي وجدت أن هناك صعوبة في إدماج البدو السوريين في الحياة القومية، فالبرغم من أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض نسبة البدو الرحل من 13٪ إلى 3٪ من مجموع السكان خلال خمسة وعشرين عاما إلا أن قصر حركة البدو على مناطق معينة لا يعني إنهم قد اندمجوا تماما في الحياة القومية، فلا يزال البدوي يدين بالولاء لشيخ قبيلته ولا زال يفخر بعدد من يحمل السلاح من أفراد قبيلته [1]. ولعل الولاء لأفراد وشيخ القبيلة يعكس اعتراف محدود بالآخر ينحصر ضمن أطار القبيلة. بمعنى آخر كان تأثير هذه القيمة على السلوك السياسي هو ضعف ولاء البدوي إلى الأمة أو الدولة المركزية لنتيجة عدم اعترافه بها.

كما أدى عدم الاعتراف بالأخر على مر تاريخ العراق إلى نشوب الصراع السياسي السلمي عبر الانتخابات التي جرت في العام 2004 بعد احتلال العراق، والدموي بين السنة والشيعة في العراق الذي برز وبشكل واضح بعد احتلال العراق في العام 2003. فضلا عن ما تقدم أدى شيوع قيمة عدم الاعتراف بالأخر إلى عدم اعتراف حزب البعث العربي الاشتراكي أثناء حكمه بجميع الأحزاب الأخرى الذي قاد بالنتيجة إلى عدم الاعتراف به عندما خسر السلطة في العام 2003 لا بل وصل الأمر إلى عمليات تصفيات أعضائه جسديا كما فعل هو ضد المعارضين له عندما كان في السلطة.

يمكن القول بناء على ما تقدم، أن قيمة الاعتراف بالآخر تعني: (درجة تقبل الفرد للأفراد الآخرين وسلطة وقواعد المجتمع ومؤسساته وهيئاته والتكيف معها عموماً). كما يمكن القول أن عدم تقبل المجتمع والأفراد فيه يشير إلى سوء تكيف نفسي اجتماعي يعرقل من الميل إلى السلوك التوافقي والتشاركي وبالتالي يؤثر في الاستقرار الاجتماعي السياسي. وخلص إلى ان عدم الاعتراف بالآخر كقيمة اجتماعية من المحتمل جدا أن يكون لها أبعاد سياسية تتمثل بعدم الاعتراف بالآخر سياسيا كحاكم أو حكومة مثل عدم الاعتراف بالحكومة التي كونتها الغالبية الشيعية بعد الانتخابات في العام 2004. كما أدى عدم الاعتراف بالآخر وما حصل عليه من نتائج في الانتخابات إلى تصفيات دموية بين الشيعة والسنة في العراق.

---

[1] د. لويس كامل مليكه، مصدر سبق ذكره، ص 570.

obeikandi.com

الإيثار والمساندة الاجتماعية.

مة الإيثار (Selfless):

ف قيمة الإيثار. يُعرف الإيثار على أنه السلوك الذي يهدف لتحقيق منفعة للآخرين تمام بما سيعود على الشخص من مكاسب خارجية. كما عرف على أنه الرغبة لدى الشخص لإسعاد الآخرين وزيادة رفاهيتهم كغاية في حد ذاتها. فضلا عن ما ني الإيثار ميل الفرد وحرصه على العمل من أجل سعادة الآخرين وذلك دون توقع على مقابل لذلك. وتتضح قيمة الإيثار من خلال تبني الفرد وميله لمساعدة ن بأي صورة من صور المساعدة [1]. وهناك صياغتان نظريتان أساسيتان للإيثار: الأولى ى أساس نظرية التعاطف. وطبقا لهذه النظرية. نجد أن المساعدة الإيثارية تحدث مر القائم بالمساعدة بخبرة التعاطف مع الشخص الآخر الذي يحتاج للمساعدة. ن السلوك الإيثاري المحض يمكن أن يحدث بصورة ثابتة بشرط أن يسبقه حالة نفسية ي اهتمام التعاطف (Empathy concern) مع الشخص الآخر الذي تقدم له .. ويعرف اهتمام التعاطف على أنه استجابة انفعالية تتميز ببعض المشاعر مثل واللطف ورقة القلب والعطف. ويحدث التعاطف من خلال تبني منظور الآخر على . حيث يقوم الشخص المؤثر بتبني وجهة نظر الشخص الآخر الذي يعاني متاعب . وقد توصلت بعض الدراسات إلى صحة فرضية التعاطف- الإيثار. ففي ظل ظروف التعاطف مع الشخص الآخر التي تترتب على تبني منظوره. نجد أن الأشخاص ن هذا الشخص بشكل يبدو معه أنها محاولة مدفوعة بالإيثار لتحسين ظروفه أو زيادة أكثر من كونها محاولة مدفوعة بدافع أو رغبة او قيمة الأنانية) Egoisti(لتحسين حالتهم وظروفهم هم. وقدمت دراسة أخرى بيانات تؤكد بأن ة المتزايدة التي تصاحب تبني منظور الآخر ترجع إلى اعتبار الغيرية أو الإيثار للشخص كثر من كونه رغبة أنانية للهروب من الاستثارة المنفردة أو الكريهة. أو الاستهجان اعي (social disapproval). أو التخلص من الشعور بالذنب أو الخجل أو أو لزيادة الابتهاج البديل. أما الصياغة النظرية الثانية التي تفسر العلاقة السببية بين ف والإيثار فقد ذهب أصحابها إلى أن التعاطف الذي يؤدي للمساعدة يرجع إلى ج بين الذات والآخر. فالتعاطف ينطوي على التوحد بين الذات والآخر بمعنى أن

ير خطاب, مصدر سبق ذكره, ص 29.
تز سيد عبد الله, ص 100.

الشخص الآخر الذي يتم التعاطف نحوه يصبح مندمجا أو متمثلا في ذات الشخص الذي يقدم المساعدة. واستند هؤلاء الباحثين إلى النظرية الحديثة التي تشير إلى أن الملامح المهمة للذات يمكن أن تستقر خارج الشخص وداخل الآخرين. كما أن الظروف التي تؤدي بصورة نمطية إلى اهتمام التعاطف لتبني منظور الآخر (كالقرابة والألفة) ربما تجعل الأشخاص يرون جزءاً من أنفسهم في الآخرين. وينشأ هذا الاحتمال على أساس أن المساعدة التي ترتبط بالتعاطف ليست إيثارية ولكنها أنانية ترسخ (عادة بصورة ضمنية) في الرغبة في مساعدة جزء معين من الذات يستقر في الآخر الذي تقدم له المساعدة. وقد أيدت النتائج هذا الافتراض. فالأثر القوي لاهتمام التعاطف على المساعدة كان يستبعد باتساق عندما كان التوحد (مقياس التداخل المدرك بين الذات والآخر) يوضع في الاعتبار. واستخلص الباحثون أن المساعدة التي ترتبط بالتعاطف لا يمكن اعتبارها إيثارية لأنه عندما يزيد التعاطف يزيد معه بصورة مماثلة وجود الذات في الآخر [1].

قد نميل إلى الأخذ بالرأيين معا ولكن حتى لو كان الإيثار بالمعنى الثاني فأن عمل الخير يبقى أفضل من عمل الشر أو الأنانية.

2- مقومات الإيثار. وقد يمكن القول أن الإيثار يقوم على ثلاثة مقومات أساسية:

أ- غياب المكافأة الخارجية أياً كان نوعها. وذلك بأن يكون الفعل الإيثاري غاية في حد ذاته ولا يكون لتحقيق غرض شخصي.

ب- القصد والنية وراء إصدار السلوك. فهو سلوك تطوعي إرادي يقوم به صاحبه دون أي تهديد أو ضغط خارجي كما يتضمن حرية الشخص في اتخاذ قراره بتقديم المساعدة أو عدم تقديمها.

ت- ينصب الاهتمام في السلوك الإيثاري على إسعاد الآخرين وزيادة رفاهيتهم وتحقيق النفع لهم [2].

3- تأثير الإيثار في التنشئة الاجتماعية السياسية. ان العلاقات الاجتماعية ما هي في النهاية إلا انعكاس للعلاقات العائلية والعكس بالعكس. وما السلوك الاجتماعي إلا تعبيراً عن الشخصية الاجتماعية المنبثقة من الارتباط الوثيق بين العائلة والمجتمع [3] من هنا ترى دراستنا أن لقيمة الإيثار أبعاداً سياسية أو تأثيرا على السلوك السياسي للفرد والجماعة. ان

---

[1] المصدر السابق, ص 100- 101.

[2] د. معتز سيد عبد الله, "الإيثار والثقة والمساندة الاجتماعية كعوامل أساسية في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة", مجلة علم النفس, العدد (57), يناير- فبراير- مارس, 2001, ص 99- 100.

[3] د. هشام شرابي, مصدر سبق ذكره, ص 92.

التأكيد فقط على المصالح الشخصية والتضحية بمصالح الآخرين والمجتمع قد يمكن القول انه يشيع في المجتمعات العربية وله ابعاده السياسية بالنتيجة ايضا. فالاستعانة بقوة خارجية ضد خصم داخلي وكيفية تعامل بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية مع التناقضات والتنافسات على الزعامة بين الزعامات العربية خير مثال على ذلك [1]. فضلا عن ما تقدم اشارت دراسة فلسطينية إلى أن الفردية الفردانية أو غير الاجتماعية كانت سببا وراء صراع بعض العائلات والعشائر في تقديم تنازلات لإسرائيل وبريطانيا من أجل تفضيل مصلحة فردية على حساب المصلحة الوطنية وأن كان ذلك يجري باسم الطائفة والعشيرة والوطن [2]. وأشارت الدراسة نفسها إلى أن إسرائيل عرفت كيف تكسب بعض المكاسب من خلال دراسة الشخصية الفلسطينية التي تتميز بالفردانية التي تغلب المصلحة الفردية على الوطنية أو العامة [3]. كما يؤشر استبعاد الكفاءات عن المناصب التي يستحقونها. وعدم وصول الشخص المناسب إلى المكان المناسب مؤشرا آخر على الفردانية. وستبرز آثارها السياسية السلبية وإن كان في وقت لاحق على الجميع بمن فيهم الشخص الذي يمنع وصول الكفاءات إلى المكان المناسب كما في سقوط الحكومات والدول غير القائمة على الإدارة الكفؤة.

وعلى صعيد آخر هناك علاقة بين قيمة الإيثار والدافع في الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية والسياسية على حد سواء. فقد توصلت دراسة مصرية إلى وجود علاقة بين الإيثار والدافعية للانضمام للجماعة [4]. إذ خلصت إلى أمكانية أن تنبئ متغيرات الإيثار فضلا عن الثقة والمساندة الاجتماعية بأبعاد الدافعية للانضمام للجماعة. فمساندة الأصدقاء والثقة العامة تنبئ بالمساندة الانفعالية لدى عينتي الذكور والإناث على حد سواء [5]. من ناحية أخرى تساهم الأنانية في تشخيص المؤسسات العامة لصالح الشخص الأناني وجعل الولاء له بدل الولاء للمؤسسة والدولة:

فعندما يعمل الفرد الفرداني في مؤسسة فإنه يحول تنظيم التبعية والولاء للفرد إلى شكل التنظيم الأساسي. ويعاد تشكيل المؤسسة بحيث تحترم الإجراءات فقط بغرض تبرير الخطوات التي يتم ملاءمتها خارجياً للإجراءات. لا غير. وإذا كان الفرد تابعاً وموالياً فإنه يغير ولاءاته تبعاً للهرمية الجديدة وخطوط الولاءات الجديدة. ويصبح الأساس هو ضمان ترتيب وضعه بموجب ما هو مقبول ضمن إعادة التشكيل. لا تناقض إذاً بين الولاء والطاعة والفردية الانتهازية. فهذه قد تتطلب الولاء. كما قد تتطلب إثارة عصبيات جماعية تبدو مناقضة

---

[1] عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص 139.
[2] المصدر نفسه, ص 134- 139.
[3] المصدر نفسه, ص 139.
[4] د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 121.
[5] المصدر السابق, ص 124.

للفردانية, ولكنها في الواقع تصب في خدمتها" [1]

فضلا عن ما تقدم, تؤدي الفردانية إلى استخدام القمع والخداع السياسي, إذ:تؤدي الفردانية في النظام السلطوي القمعي إلى استخدام القمع لفرض التراتبية والهرمية, وفي النظام التعددي الأكثر انفتاحاً تؤدي إلى منافسة بين السياسيين على تملق غرور الفردانية بمظاهر الإغواء وإرضاء الأنا بدل الحوار الحقيقي مع الناس حول السياسات والمصالح. هكذا يجد الناس في الساسة ولدى السياسيين تعبيرهم, ولا يجدون مصالحهم. ولا تستطيع السياسة أن تؤثر هنا من دون أن تتأثر, أي من دون أن يتحول السياسيون أيضاً إلى نوع من قطيع من المخادعين البهلوانيين والكذابين يتنافس على إرضاء غرور الفردانية بموجب قوالب وكليشيهات وضعتها مسبقاً أدوات الاتصال وفي مقدمتها وسائل الإعلام" [2].

ومن أخطر مخاطر الفردانية أنها تؤدي بالضرورة إلى الكذب, وإلى نشوء ظاهرة الكذب [3] (الذي من المحتمل جداً أن يمتد إلى الكذب السياسي أيضا طالما أن الفرد لا يستطيع ان يغير سلوكه العام بسهولة ويضمنه سلوكه السياسي فالطبع غالبا ما يغلب التطبع).

على صعيد آخر عزى بعض المستشرقين المحدثين عدم قدرة المجتمعات العربية على ملاقاة تحدي الديموقراطية إلى "الفردية" السلبية العربية وعدم القدرة على العمل جماعة التي تعوق, حسب زعمهم, بناء المؤسسات الاجتماعية والالتزام بإجراءاتها وقراراتها [4]. وتوصلت دراسة أخرى إلى ان الميلاد المتعثر للفرد والفردية في المجتمع الأردني, على سبيل المثال, يشكل عائقا تكوينيا إزاء الإسراع في عمليات تشكيل المجتمع المدني, واستقلاليته النسبية إزاء الدولة وأجهزتها المختلفة [5]. وتؤدي التنشئة على النزعة الفردية إلى الولاءات الضيقة كالولاء للعائلة والعشيرة والطائفة بدل نزعة الانتماء إلى الجماعة والوطن [6]. فضلا عن ما تقدم, ترى دارسة أخرى أن شيوع الفردية وضعف العمل الجماعي في المجتمعات العربية كان السبب وراء الانهزامات الداخلية والخارجية والصراعات الداخلية وتقديس الفرد رئيسا أو زعيما أو مفكرا وعدم المشاركة الاجتماعية السياسية نتيجة الإتكالية على الزعماء والرؤساء ورؤساء العوائل وإلى من في السلطة وليس على المشاركة في العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المنشودة. ويمكن ان يستنتج من الدراسة نفسها من المحتمل جداً أن يؤدي تقديس الفرد في المجتمعات العربية

---

[1] عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص 133.
[2] المصدر السابق, ص 137.
[3] المصدر نفسه, ص 138- 139
[4] المصدر نفسه, ص 129, 132.
[5] د. مازن أحمد صدقي العقيلي, التنمية السياسية في الأردن: "دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية", النهضة, المجلد (5) العدد (1), كانون الثاني/يناير, 2005, ص 39.
[6] هشام شرابي, مصدر سبق ذكره, ص 92.

إلى صعوبة حل المشكلات العالقة وتحقيق المتطلبات الحياتية, وتكوين الحياة الاجتماعية ومنع بروز الصراعات اللا متناهية [1].

يمكن القول مما تقدم أن الإيثار يعني: سلوك الفرد أو مجموعة من الأفراد الإرادي التطوعي في تقديم المساعدة إلى الآخرين بدافع غير مصلحي هدفه إسعاد الآخرين). ولكن يبقى السؤال لماذا يقوم بعض الأفراد أو تتميز بعض المجتمعات بشيوع صفة الإيثار أكثر من الأنانية أو بالعكس؟ بمعنى آخر ما هي العوامل والظروف وراء ذلك؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب القادم. ما يمكن ان يخلص إليه من كل تقدم في هذا المطلب, ظهر أن هناك غياب أو ضعف لقيمة الإيثار أدى إلى تفضيل المصلحة الخاصة والأنانية على المصلحة العامة, وإعاقة العمل الجماعي وعدم الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية نتيجة الاتكال على الأفراد بدل المشاركة في العمل الجماعي, الذي يعد من مستلزمات السلوك التشاركي الديمقراطي, فضلا عن ما تقدم ظهر أن غياب أو ضعف قيمة الإيثار شكل عائق أمام المجتمع المدني المعدل أو المراقب للتسلط الحكومي, والاستبداد بسبب تقديس الفرد رئيسا أو زعيما أو مفكرا, وأدى إلى اللجوء إلى استخدام القمع في النظام السلطوي والخداع السياسي في النظام الديمقراطي, وعائق إمام الولاء الوطني بقدر ما تحث الأنانية إلى الولاء العائلي والقبلي والمذهبي, وإلى التحالفات مع الأجنبي من اجل السلطة ضد ابن البلد والمعارضين, وسقوط الدول كأحد نتائج عدم وصول الكفاءات, فضلا عن ما تقدم, تقود الفردية إلى الانهزامات الداخلية والخارجية والصراعات الداخلية.

ثانيا: قيمة المساندة الاجتماعية.

يفترض أن يقوم الأفراد فضلا عن هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالمساندة الاجتماعية المتبادلة فيما بينها, ذلك أن المجتمع لا يعمل أي جزء من أجزائه بمعزل عن الآخر بل ترتبط أجزاءه في وحدة واحدة فلا بدّ من تكامل المعلومات التي تميز كل جزء من أجزائه. فالنظام المدرسي التربوي لا بدّ له من أن يكون مكملاً للنظام التربوي البيتي أو الأسري, ولا بدّ لأجهزة إعلام المجتمع من أن تساند دور المدرسة والبيت [2], وأن تقوم الأخيرة وغيرها من هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بدعم النظام السياسي وأن يقوم الأخير بدعم الأولى. وقد يمكن ملاحظة ازدهار مثل هذا الاعتقاد بين بعض الجماعات والمجتمعات إلى درجة تُشكل معها قيمة اجتماعية بحد ذاتها وقد يحصل العكس أي أن وجود مثل الاعتقاد بين الناس

---

[1] أحمد صدوق صافي, مصدر سبق ذكره, ص 55- 59.
[2] د. أحمد جمال ظاهر، مصدر سبق ذكره.

في مجتمع ما ضعيف أو منعدم مما يعني بالنتيجة ضعف أو انعدام وجود مثل هذه القيمة.

1- تعريف المساندة الاجتماعية. تعرف المساندة الاجتماعية على أنها: "الاعتقاد بوجود بعض الأشخاص الذين يمكن للفرد أن يثق فيهم, والذين يتركون لديه انطباعاً بأنهم يحبونه ويقدرونه ويمكنه اللجوء إليهم والاعتماد عليهم, عندما يحتاجهم" [1]. وافترض بعض الباحثين أن للمساندة الاجتماعية مكونات رئيسية عديدة تشمل التعبير عن المشاعر الإيجابية, والتسليم بملاءمة معتقدات الشخص وأفكاره وتفسيراته ومشاعره, وإمداد الشخص المكروب الذي ينتمي إلى شبكة اجتماعية بالمساعدة والمعلومات التي يحتاجها. وافترض أيضا أن الفرد يحتاج إلى مساندة الآخرين في الظروف التي يشعر فيها الأفراد بالخوف والشك وفقدان الثقة من أجل الحصول على الاطمئنان والهدوء [2]. ويشمل مفهوم المساندة مكونين أساسيين: الأول: أن يدرك الفرد أنه يوجد عدد كافٍ من الأشخاص في شبكة علاقاته الاجتماعية يمكن الرجوع إليهم والاعتماد عليهم عند الحاجة والثاني: أن يكون لدى الفرد درجة معقولة من الرضا عن المساندة المتاحة له والقناعة بجدواها [3]. وتصنف المساعدة إلى نوعين: يتضمن النوع الأول: المساندة المادية (physical) ويقصد بها المساعدة على أعباء الحياة اليومية. والثاني: المساندة النفسية وتشمل التصديق على الآراء الشخصية وتأكيد صحتها ودعم الثقة بالنفس. وللمساندة الاجتماعية دورين أساسيين في حياة الفرد وعلاقاته الشخصية بالآخرين. الأول: دور إنمائي يتمثل في أن الأفراد الذين لديهم علاقات اجتماعية متبادلة مع الآخرين ويدركون أن هذه العلاقات موضع ثقة يسير ارتقاؤهم في اتجاه السواء ويكونون أفضل في الصحة النفسية من الآخرين الذين يفتقدون لهذه العلاقات. أما الدور الثاني: فهو وقائي ويتمثل في أن المساندة الاجتماعية لها أثر مخفف لنتائج الأحداث الضاغطة (stressful events) فالأشخاص الذين يمرون بأحداث ضاغطة أو مؤلمة تتفاوت استجابتهم لتلك الأحداث (مثلا القلق والاكتئاب) تبعا لوجود مثل هذه العلاقات الودية والمساندة الاجتماعية كماً وكيفاً. وقد أضحى ذلك الدور معروفاً بنموذج الأثر الملطف للمساندة الاجتماعية أو فرض التخفيف وربما يرجع هذا الأثر المخفف إلى ما يحدث من تحسن في أساليب مواجهة الضغوط ومصادرها. وبذلك فإنه يفترض حدوث تفاعل بين الضغوط من ناحية والمساندة الاجتماعية من ناحية أخرى في التأثير على النتائج التي يتوقع حدوثها نتيجة للضغوط [4].

2- تأثير المساندة الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية. توصلت بعض البحوث المهمة

---

[1] د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 103

[2] المصدر السابق, ص 103

[3] المصدر نفسه, ص 104.

[4] المصدر السابق, ص 104.

obeikandl.com

إلى وجود تأثير للمساعدة التي يتلقاها الأفراد من خلال المساندة غير الرسمية التي يحصلون عليها من الأصدقاء والجيران وأفراد الأسرة [1]. وفي هذا المجال ترى دراستنا ان تفكير الإنسان بنفسه فقط دون مساندة بني جنسه وزملاءه وأهله أنما قد يؤدي إلى ضعف المساندة السياسية او العمل السياسي في وقت الأزمات في مواجهة الحكومة. وفي هذا المجال توصلت دراسة مصرية إلى وجود علاقة بين المساندة الاجتماعية والدافعية للانضمام للجماعة [2]. ذلك أن قيمة المساندة الاجتماعية تؤدي دور أساسي يتمثل بسير ارتقاء الأفراد الذين لديهم علاقات اجتماعية متبادلة مع الآخرين ويدركون أن هذه العلاقات موضع ثقة في اتجاه السواء ويكونون أفضل في الصحة النفسية من الآخرين الذين يفتقدون لهذه العلاقات فضلا عن أنها تؤدي إلى تخفيف ومواجهة الضغوط ومصادرها [3] كما في مواجهة ضغوط الحكومة. ويقدر ما يتعلق الأمر بالواقع الاجتماعي السياسي العراقي, على سبيل المثال, يمكن القول أن ضعف قيمة المساندة الاجتماعية بين العراقيين على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم وضمن العرق الواحد والمذهب الواحد وتوجهاتهم السياسية جعلتهم ضعفاء جداً في مواجهة شؤون الحياة المختلفة بما فيها ضعف المساندة السياسية مما جعلتهم ضعفاء أمام الحكومة ومن في حكمها في تحقيق متطلباتهم الأساسية. وقد وصل الأمر في مراحل معينة إلى غياب كامل في المساندة الاجتماعية واللجوء بدل من ذلك إلى الاحتراب الاجتماعي السياسي بين شرائح المجتمع العراقي وضمن الشريحة الواحدة في أحيان أخرى إلى درجة العنف السياسي المقيت.

ما يمكن أن يخلص إليه مما تقدم: (أن قيمة المساندة الاجتماعية تدل على الاعتقاد بوجود بعض الأشخاص الذين يمكن للفرد أن يثق فيهم, ويدرك بأنهم يحبونه ويقدرونه ويمكنه اللجوء إليهم والاعتماد عليهم, وقت الحاجة كما في حالات الخوف والشك وفقدان الثقة من أجل الحصول على الاطمئنان والهدوء والدعم المادي والرضا عن هذه المساندة والقناعة بجدواها). ما يخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب أن لقيمة المساندة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيرا على السلوك السياسي للأفراد والجماعات, وأنها أثرت على السلوك السياسي للفرد والجماعات العربية بصفة عامة والعراقية بصفة خاصة بحيث أتصف بأنه سلوك غير تعاوني لا يستطيع ان يجابه الحكومة أو يدفعها لتحقيق المطالب الشعبية.

---

[1] د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 103
[2] المصدر نفسه, ص 123.
[3] المصدر السابق, ص 104.

المبحث الثاني

المساواة والتسامح والثقة الاجتماعية السياسية:

المطلب الأول

المساواة والتسامح الاجتماعي السياسي

أولا: قيمة المساواة الاجتماعية السياسية:

تختلف المجتمعات في طريقة تعامل أفرادها مع بعضهم البعض، فقد تكون تلك العلاقات قائمة على التدرج والخضوع والتسلط أو نقيضها، المساواة.

1- تعريف قيمة المساواة الاجتماعية السياسية. تعني المساواة نقيض التدرج، والتدرج يعني المفاضلة بين الأفراد والجماعات ليس على أساس الكفاءة والأداء، وإنما على أساس اعتبارات أخرى كالعرق، والدين، والمستوى الاقتصادي، والانتماء العائلي أو القبلي، والمهنة والأصل، وحجم الأسرة، والسن، كتفضيل الأكبر على الأصغر والجنس، كتفضيل الولد على البنت وتفضيل أن يكون المولود الجديد ذكراً واستئثار الرجل بالسلطة داخل الأسرة.

2- تأثير المساواة في التنشئة الاجتماعية السياسية. تفترض دراستنا أن لقيمة المساواة الاجتماعية أو عدمها أو ضعفها أبعاداً سياسية كما في تأثيرها في انتقال السلطة و/أو نوع الحكم السياسي والاستبداد والثقافة السياسية، والسلوك السياسي كالانتخابات والتسامح السياسي، والتنشئة على شخصيات جامدة متسلطة، والاستحواذ على السلطة من قبل الأغنياء وأصحاب المنزلة الاجتماعية العالية.

فمن المحتمل جداً أن يكون لنظرة الفلاح إلى السلطة الاجتماعية في الأسرة المصرية أبعادا سياسية. فهذه النظرة التي هي تدرجية أو عمودية، حيث تكون السلطة للأب أو من يقوم مقامه من دمه، وفي القرية، حيث تكون السلطة لأصحاب المكانة الاجتماعية المستمدة من الثراء أو تقدم السن أو الذكورة أو عراقة الأصل، والرجوع إلى أصحاب السلطة الاجتماعية في طلب النصيحة والاقتداء بهم، والاقتداء بهم، ومنحهم الأولية والاحترام في المجال، كما كانوا مقدمين على سائر أهل القرية الذين غالبا ما سلكوا حيالهم سلوكا قوامه الخضوع، كما في وقوف الفقير إذا قبل الغني، وإفساح الصغير الطريق للكبير، ونزول من هو أدنى منزلة عن دابته إذا مر بمن هو أعلى منزلة، وانقياد المرأة للرجل انقيادا تاما [1] لها تأثيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية والسلوك السياسي تتمثل في توريث السلطة دستوريا وغير دستوريا من الأب إلى

---

[1] د.كما ل المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 121.

الابن في المجتمعات العربية. وانحصار السلطة السياسية في الذكور إلا ما ندر. فالحكم هو وراثي في معظم مجتمعات الخليج العربية. كما أصبح الحكم في بعض الدول الجمهورية وراثياً مثل سوريا كما تقلد الرئيس (بشار الأسد) الحكم بعد وفاة أبيه رغم أنه حكم جمهوري ثوري يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي. وهناك محاولة في مصر لتقلد (جمال مبارك) الحكم بعد أبيه (حسني مبارك).

ولكن قد يمكن القول أن هذه الأبعاد السياسية لقيمة المساواة الاجتماعية قد لا تقتصر على المجتمعات العربية فالبرغم من عدم شيوع مثل هذه القيم الاجتماعية في المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية. إلا أن عائلة (بوش) في الولايات المتحدة حصلت على عدة مناصب؛ فقد تقلد (جورج بوش) الأب رئاسة الولايات المتحدة بين الأعوام 1988- 1996 وتقلد أخوه (جب بوش) منصب حاكم فلوريدا) قبل تقلد ابن أخيه (جورج بوش) الابن 2000- 2008 رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. ورشحت (هالري كلنتون). زوجة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون). إلى الانتخابات الرئاسية. التي هي في الوقت نفسه تشغل منصب عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي (سناتور).

ويُعتقد أن التفرقة على أساس السن بين الأخوة لصالح الابن الأكبر تزيد من فرص وتجارب عدم المساواة الاجتماعية السياسية الضرورية للديمقراطية إذ يلاحظ انخفاض مثل هذه التفرقة في المجتمعات الديمقراطية [1]. بعبارة أخرى يمكن القول أن لهذا النوع من التفرقة تأثيراً في السلوك السياسي وشيوع نمط معين من الحكم.

أن شيوع عدم وجود أو ضعف قيمة المساواة الاجتماعية في المجتمعات العربية يُمكن أن يساهم في تشكيل ثقافة سياسية تتميز بالتدرج والعلاقات العمودية السياسية والخضوع السياسي وليس بالمساواة السياسية طالما وجدنا أن لهذه القيمة الاجتماعية أبعاداً سياسية تتميز باحتكار كبار السن دون الصغار والأغنياء دون الفقراء والرجال دون النساء وأصحاب حرف معينة دون غيرهم للسلطة الاجتماعية والسياسية. وطالما انه من الصعب الفصل الميكانيكي بين ما هو سلوك اجتماعي وما هو سلوك سياسي. وتأكيدا على ما تقدم. خلصت دراسة (كمال المنوفي) للفلاحين في المجتمع المصري إلى:

مالت الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين. في أحد أبعادها. إلى التدرج منها إلى المساواة. فهناك غني وفقير. وكبير وصغير. وذكر وانثى. وعريق الأصل ووضيع الأصل. وفلاح وحر في. وكان قوام العلاقة بين كل واحد والآخر هو السيطرة والترفع من ناحية. والخضوع والشعور بالضآلة من ناحية أخرى. فالغني يستعلى على الفقير الذي يحس بالدنو إزاءه ويقف إذ أقبل

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل. "قيمنا والشخصية"، في: د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص 172.

عليه. والكبير لا يقيم وزنا للصغير الذي لا يملك سوى أن يقدم له فروض الطاعة والاحترام. والذكر يستخف بالأنثى وما عليها إلا السمع والطاعة بوصفها خادمة له. وسليل الأصل العريق مقدم على وضيع الأصل. والفلاح لا يعبأ بالحريم ويحمل له في صدره قدرا غير يسير من الاحتقار وشكلت الثروة التي يعينها حجم الملكية الزراعية ركيزة السلطة الرسمية داخل القرية. فالمناصب الإدارية الرئيسية - العمدية وشياخة البلد وأحيانا شياخة الخفر- كانت حكرا على الأعيان [1]. والتنافس والصراع عليها كان يحدث عادة بين عائلة غنية وأخرى كذلك. وليس بين عائلة غنية وأخرى فقيرة. وفي ذلك يدل على ارتباط القوة السياسية بالقوة الاقتصادية في الريف المصري. والثابت. تاريخيا. أن العمد في أدائهم لوظائفهم كانوا بعيدين عن الالتزام بالمساواة والعدالة في معاملة القرويين. فقد عرف عنهم محاباة الأقارب والأغنياء عند توزيع الأعباء الضريبية وتحريم قوائم المطلوبين للسخرة والجندية. من هنا. كانت السخرة والخدمة العسكرية وقفا على أبناء الفلاحين والفقراء. الأمر الذي يفسر جزئيا مقتهم لهذه وتلك واعتبارهم من يؤخذ لأي منهما في حكم المفقود يتلقى أهله فيه التعازي. (وارتبط) النفوذ والتأثير على مستوى القرية باعتبارات الثراء والسن والجنس والأصل والمهنة. لذلك. كان أصحاب السلطة غير الرسمية في العادة: أغنياء. وكبارا في السن. وذكورا ومعرقي الأصول. ولا يزاولون مهنا يدوية غير زراعية. (وقد) استقر في العقل الجمعي للفلاحين أن المرأة لا يمكن أن تتساوى بالرجل. وأن وظيفتها لا تكاد تتعدى حدود البيت. وأن الحياة العامة ليست من شأنها وإنما من شأن الرجال" [2].

ومن الانعكاسات الأخرى لتأثير قيمة المساواة الاجتماعية في السلوك السياسي. توصلت أحدى الدراسات إلى أن هناك اختلاف في السمات الفكرية بين الرجل والمرأة يعزى إلى أن الرجل يأخذ دور الوصايا على المرأة في الأمور الفكرية ولا يسمح لها باتخاذ مواقف سياسية وفكرية في كثير من المجتمعات العربية. على سبيل المثال. كما أنها لم تحصل على حقوقها السياسية في غالبية هذه المجتمعات ومن ثم فأن اعتدال الطالبة الجامعية في موقفها الفكري يعتبر ظاهرة طبيعية في مجتمعاتنا العربية [3]. كما تذهب إلى ذلك هذه الدراسة. فضلا عن ما تقدم. طلق الرجال في المجتمع الجزائري نسائهم من المجاهدات الجزائريات من عينة البحث. اللواتي شاركن في حرب تحرير الجزائر اللواتي تظاهرن إلى منتصف الليل بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في الجزائر أما اللواتي حضرت الاحتفال فقد طردنا من المنظمة النسائية من قبل النظام السياسي [4]. وترى الدراسة نفسها أنه بالرغم من أن المنظمة نسائية لكن كانت

---

[1] د. كمال المنوفي. مصدر سبق ذكره. ص 34.
[2] المصدر السابق. ص 35.
[3] محمد خير علي مامسر. مصدر سبق ذكره. ص 316.
[4] سعدو حورية. مصدر سبق ذكره. ص 226.

توجه دائما من طرف الرجال المسؤولين في حزب التحرير الجزائري [1]. وهذا يعني أن النساء الجزائريات رغم أنهن شاركن الرجل في حرب تحرير الجزائر إلا ان القيم الاجتماعية لا تساوي بينهن وبين الرجل ولها أبعاد سياسية تمثلت بعدم الاعتراف بحق المرأة في التظاهر على الأقل في وقت متأخر من الليل، وسيطرة الرجال على منظمتهم النسائية أصلا. مما يعني احتكار وسيطرة الرجال على العمل السياسي كانعكاس للقيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي لا تساوي بين الرجل والمرأة وذلك لصالح الرجل.

وعلى صعيد آخر من تأثير قيمة عدم المساواة بين الجنسين في السلوك السياسي للمرأة، تشير البيانات بأن نسبة 62,2٪ من جمهور البحث لا توافق على إعطاء المرأة حقوقها السياسية في مقابل موافقة نسبة 35,5٪، وموافقة نسبية لنسبة 38,2٪، مقابل رفض نسبة 30٪ من الجماعات الإسلامية، ورفض 15٪ من جمهور البحث لهذا الحق. وعلى صعيد قانون الأحوال الشخصية، رفض 73,2٪ من جمهور البحث لتقيد حرية الرجل في الطلاق مقابل 100٪ من الجماعات الإسلامية، و 68٪ من جمهور الطلاب. ويوافق 40,5٪ من جمهور البحث بمنح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، وموافقة 37,5٪ على هذا إلى حد ما مقابل رفض 22٪ هذا الرأي، ومقابل موافقة 48٪ من الجماعات الإسلامية و 29٪ من جمهور الطلاب [2].

ومن الأمثلة الأخرى على الترابط بين القيم الاجتماعية وتأثيرها السياسي يُذكر ما يأتي: ان المجتمع الذي لا ينظر نظرة مساواة واحترام إلى الفقير ويطبق المثل القائل "الي ما عنده فلس ما يساوي فلس" أو "إلي ما عنده قرش ما يساوي قرش" إنما من المحتمل جدا ان يساهم في دفع الفرد في مثل هذا المجتمع إلى عدم المساواة والرحمة مع أفراد مجتمعه عندما يصل إلى السلطة. وقد لا يتسامح الحاكم الذي كان فقيراً مع أقرب الناس له إذا عارضه أو نقده حتى ولو كان النقد صحيح، لأن في التنازل عن السلطة معناه الفقر والفقر يعني الاحتقار وعدم الاحترام والرحمة من قبل المجتمع. كذلك الحال فأن احتقار الضعيف وعدم احترامه وتحقيره بطرق مختلفة أي عدم التسامح بالتعايش معه وقبوله كشخص متساوي للآخرين أنما يدفعه إلى التشبث والالتحاق بأي حزب أو منظمة ذات سلطة من أجل تعويض النقص الذي يذكره به دائما الناس من حوله وإذا ما وصل إلى السلطة أو مركز ما فيها فأنه من المحتمل جدا ان يلجأ إلى استخدام القوة في أي مناسبة من اجل كسب احترام مجتمعه القائم على قيمة احترام القوي. أن ما قيل في وجود ترابط بين التقبل والتسامح والتعايش الاجتماعي والتقبل والتسامح والتعايش السياسي في موضوعي الفقير والضعيف يمكن أن يكون كذلك في مواضيع أخرى مثل أن الشخص الذي نشأ على عدم تقبل الآخرين بسبب

---

[1] المصدر نفسه, ص 230-231.
[2] محمد أحمد بيومي, مصدر سبق ذكره, ص 65.

حداثتهم في المهنة أو بسبب طبقتهم الاجتماعي المتواضعة أو بناءهم الجسماني أو عرقهم أو تعليمهم أو آراءهم الاجتماعية فأنه سوف لن يتسامح مع هؤلاء عندما يصل إلى السلطة. وسيجعل السلطة حكراً على من هو من شاكلته وصفاته.

ويُعتقد أن القيم الاجتماعية التي تحدد قيمة الفرد ومكانته في المقام الأول بعوامل كالسن والجنس لا بما يسهم به من نشاط أو بما يتحمله من مسؤوليات يمكن ان تؤدي إلى بناء شخصيات جامدة متسلطة ولا يساعد على تدعيم صفات مثل الانطلاق والتحرر والعمل الايجابي المنتج [1]. في حين أن من شروط الديمقراطية هو المساواة بين الناس والتمايز في الحقوق في توزيع السلطة [2].

ولعل من بين الأبعاد السياسية لقيمة عدم المساواة الاجتماعية القائمة هذه المرة على أساس الملكية وانقسام المجتمع المصري إلى طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء (الأعيان)، هو حصول الطبقة الأخيرة على السلطتين الاقتصادية والسياسية، والمكانة العالية في الريف، والتوقير والطاعة، مقابل عدم حصول الطبقة الفقيرة من الفلاحين، على النفوذ الاجتماعي والسياسي. ونيلهم الأذى والإهانة والتحقير بدل من ذلك [3]. وانعكست عدم مشاركة الفلاح في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى فقدانه لروح المبادرة والتغير وإلى التفكير الخضوعي [4].

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب وجود ضعف في قيمة المساواة في المجتمعات، بضمنها المجتمعات العربية تتمثل بتفضيل الرجل على المرأة والكبير على الصغير والغني على الفقير وصاحب السلطة على الرعايا وعدم اعتبار الآخر والاعتراف بالآخر والتمييز على اسس اختلاف البيئة الجغرافية والاجتماعية والمهنة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والأصل الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية وما إلى ذلك. وعدم الاستناد على مبدأي الكفاءة والانجاز في التعامل مع الناس في مجالات الحياة المختلفة.

ثانيا: قيمة التسامح الاجتماعي السياسي.

قد يمكن للمرء ان يلاحظ وجود تعايش بعض الأفراد والجماعات في مجتمع ما مع الأفراد والجماعات الذين يختلفون معهم ومناقضين لهم في الخلفية العرقية أو المنطقة الجغرافية أو الدين أو الطائفة أو المذهب أو الولاء الحزبي والخلفية الثقافية وما إلى ذلك. في حين على النقيض من ذلك. قد يمكن ملاحظة عدم قبول بعض الأفراد والجماعات التعايش مع

---

[1] د. محمد عماد الدين, "قيمنا الاجتماعية", في: لويس كامل مليكه (إعداد وتقديم), قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر, المجلد الرابع, 1985, ص 109.

[2] المصدر نفسه, ص 212.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 126- 127.

[4] المصدر نفسه, ص 32- 33.

المختلفين معهم في مجالات عديدة كالمذكورة أعلاه.

1- تعريف التسامح الاجتماعي السياسي. لقد وردت العديد من التعاريف لمفهوم التسامح. يُذكر منها أن كلمة (Toleration) مشتقة في الأصل من الجذر اللاتيني (Tolerate) الذي يعني التحمّل، المعاناة، أو التعايش مع شيء لا يُحبّ في الحقيقة، أو يمكن أن يعتبر لا أخلاقيا، بل وربما شراً بصورة من الصور [1]. أنه نوع من التسوية غير المريحة، يحمل ما هو أقل من وضعية مثالية، بين ما يتحمله المرء بكل حماس (ذاته، غالبا) وبين "الآخر" الغريب الذي يجبر التسامُح المرءَ على القبول به. ودائماً من على مسافة ما [2].

واستعمل الكاتب (كريك) (Crick) مصطلح (Tolerance) لوصف فعل التسامح أو ممارسته، و(Toleration) لوصف المبدأ، المعلن والقائل بأن على المرء أن يكون متسامحاً. ملاحظاً أن مصطلح (Tolerance) وجد تاريخيا قبل أن يوجد مصطلح (Toleration) وغالبا ما يستعمل الكاتب كريك مصطلح (Tolerance) للتعبير عن طاقة وقابلية المجتمع على إدامة الانشقاق والمعارضة، أي على الإمكانية في التعايش مع ما هو معارض ونقيض [3].

أما الكاتب (بيتر ب. نيكولسون) فيعتقد بأن مصطلح (Toleration) يعني في الاستعمال العادّي، فعل ممارسة التسامح بالضبط أو الميل إلى أن يكون المرء متسامحاً وأن من السهل تمييزه عن مبدأ التسامح من دون الاستعانة بأيّ تعبير آخر. ويتمسك هذا الكاتب بمصطلح(Toleration) وبسائر أشكاله كفعل(Tolerate)ونعت (Tolera)وفاعل (Tolerator) ويرى الكاتب نفسه بأنه تماماً كما أن الآلة لا تعمل انْ لم يكن مكبسها محكم الإغلاق، فإن المجتمع الذي يتيح الإفراط في الانفصال عن معابيره وممارساته، لن يكون في وسعه البقاء كمجتمع. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه إلى أية درجة تستطيع المجتمعات أن تتسامح أو تتحمّل مع الانشقاق أو الشِقاق أو النزاع؟ هذا ما يسأله الكاتب (بيتر ب. نيكولسون)، والذي سيتم الإجابة عليه ونحن ندرس لاحقاً حدود التسامح [4].

ويرى الكاتب (رافائيل) (Raphael) بأن استخدام مصطلح (Tolerationism) هو المصطلح الأنسب، وفي الوقت نفسه فانه يرى بأن مصطلح (Tolerance) هو أكثر شيوعاً عندما يريد الإنسان أن يتكلم حول المعاناة [5]. وعرف التسامح على أنه قبول الفرد لأعضاء

---

[1] سمير الخليل, "التسامح في اللغة العربية", في: سمير الخليل, توماس بالدوني, بيتر ب. نيكولسون, كارل بوبر, الفريد آيير, التسامح بين شرق وغرب, ترجمة إبراهيم العريسي, لبنان, دار الساقي, 1992, ص 9.
[2] بيتر ب. نيكولسون, "التسامح كمثال أخلاقي", في: المصدر نفسه, ص 9.
[3] نقلا عن: المصدر السابق, ص 28.
[4] المصدر نفسه, ص 29.
[5] المصدر نفسه, ص 28.

الجماعات الأخرى الذين يختلفون عنه في الخلفية العرقية أو المنطقة الجغرافية أو الدين أو الحزبية وغيرها من الاختلافات والتنوعات في الولاءات الفرعية. كما يعني التسامح احترام لحقوق الآخرين واحترام لقيمة وعزة كل رجل وامرأة [1]. وعرف التسامح أيضا على أنه فضيلة الإمساك عن ممارسة المرء سلطته في التدّخل بآراء الآخرين وأعمالهم, علماً أن هذه الآراء والأعمال تختلف عن آراء الشخص المذكور وأعماله في ما يظنّه مهماً, إلى حدّ أنه لا يوافق عليها أخلاقيا [2].

كما عرف التسامح على أنه السماح بالتعبير الحرّ عن الآراء التي لا نوافق عليها, وهو الموافقة على القيمة الأخلاقية التي تقول بوجوب وجود تعبير حرّ عن الآراء التي لا نوافق عليها [3]. ويقول (فولتير) حول تعريف التسامح: "إنه نتيجة ملازمة لوجودنا البشري. إننا جميعاً من نتاج الضعف, كلنا هشون وميالون للخطأ. لذا دعونا نسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل. وهذا المبدأ الأول لقانون الطبيعة والمبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة" ويحاول هذا الفيلسوف الفرنسي دعم دفاعه عن التسامح بالقول: "أني أعارض كل ما تقوله وتمثله ولكني مستعد أن اقاتل دفاعاً عن حقك في التعبير عن رأيك". أن مفهوم (فولتير) للتسامح ودفاعه عنه يستند على فكرة الفيلسوف اليوناني (سقراط), الذي ذهب ضحية لعدم التسامح معه, حينما يقول "إنني أعرف أني لا أعرف " و "وبالكاد أعرف هذا" [4].

ما يُخلص إليه مما تقدم, أن قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تعني: (تحمل وقبول التعايش مع الآخرين الذين لديهم دين أو فكر أو مذهب أو أيدلوجية يختلف عنا, والقبول بالتعايش مع الذي يختلف معنا في اللون والمنطقة الجغرافية والعشيرة والقبيلة والمهنة والعمر والمركز الاجتماعي والطبقة الاجتماعية, أي التعايش مع المختلف والنقيض والعمل معه في أي زمان ومكان ومستوى, وأن كان ذلك يعني تحمل بعض الآلام). أما عدم التسامح فهو: (ممارسة المرء سلطته للتدخل في آراء أو أعمال أولئك الذين يخالفون رأيه وعمله, ممن لا تحظى آراؤهم أو أعمالهم بموافقته الأخلاقية). فضلا عن ما تقدم, يعني عدم التسامح: (عدم القبول وتحمل التعايش مع الآراء والمعتقدات والأديان والمذاهب للآخرين, وعدم التسامح والقبول بالتعايش والعمل مع المنحدرين من خلفيات اجتماعية وجغرافية وطبقية ومهنية وعرقية ولونية وقبلية وعشائرية وأثينية في أي مكان وزمان).

2- تأثير التسامح في التنشئة الاجتماعية السياسية. ويمكن أن تكون لهذه القيمة الاجتماعية

---

[1] رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي, مصدر سبق ذكره, ص 129.
[2] بيتر ب. نيكولسون, مصدر سبق ذكره, ص 33.
[3] المصدر نفسه, ص 34.
[4] كارل بوبر, مصدر سبق ذكره, ص 76- 77.

السياسية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات. ان الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة. هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها "مجموعة من القيم الشخصية المتبادلة التي توضح الميول للارتباط في سلوك سياسي معين" أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من جوده ككائن بشري بكامله..وهناك بعض العلاقات الاجتماعية للإنسان مرتبطة بالسياسة...". ولعل بين هذه العلاقات الاجتماعية هي التسامح الاجتماعي أو نقيضه.

من هنا تفترض الدراسة أن هناك أبعاداً سياسية لقيمة التسامح الاجتماعي مثل العلاقة بين التسامح الاجتماعي والتعاون السياسي في مواجهة استبداد الحكومة, وعدم التسامح السياسي مع المعارضة وفصلهم من وظائفهم وتصفيتهم جسديا أحيانا, فضلا عن وجود العلاقة بين التسامح الاجتماعي والوحدة الوطنية, والتماسك الاجتماعي, وحقوق الإنسان والتعددية, والتعددية الثقافية والديمقراطية, والعلاقة بين التسامح والليبرالية, وفيما يلي مناقشة لكل ذلك. كشفت العديد من الدراسات الميدانية وجود صلة بين التسامح الاجتماعي والتسامح السياسي, فعلى سبيل المثال, وجدت دراسة بأن التسامح من زواج أحد أفراد الأسرة من شخص ذو اتجاه مؤيد لحزب معارض لاتجاه العائلة المنظم إليها (interparty Marriage) إنما سيؤدي ذلك إلى التعاون السياسي بين الأفراد واستعمال الجماعات غير الرسمية كالأسرة للتأثير على العملية السياسية, خصوصا الحكومة في وقت الأزمات السياسية. تعكس هذه العلاقة والقيمة الاجتماعية نظرة متسامحة تجاه الآراء المعارضة وإمكانية التعايش معها اجتماعيا مما يقود إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة [1]. وبذلك يؤدي إلى الاستقرار السياسي. ويؤدي إلى تسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين, لأن الأفراد في الحكومة قد نشأوا على التسامح والعيش مع المعارض وبالتالي يقلل ذلك من سفك الدماء واللجوء إلى الأساليب العنيفة لاستلام السلطة, طالما تستطيع المعارضة العمل علنيا ومقبولة اجتماعيا وسياسيا. ومن هنا تكمن العلاقة أو الربط بين عدم التسامح الاجتماعي وعدم التسامح السياسي في أن القيمة الاجتماعية التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية [2].

يُفهم مما تقدم, أن هناك علاقة بين التسامح الاجتماعي والسلوك السياسي كالتسامح

---

[1] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit., pp.289-294.

[2] رعد حافظ سالم, هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق, حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية, الرسالة (254), الحولية (27), جامعة الكويت, الكويت, 2006, ص 25- 26. وللمزيد حول موضوع التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع العراقي, راجع: المصدر نفسه, ص 21- 26.

السياسي الذي من المحتمل أن يقود إلى التعاون السياسي في وقت الأزمات السياسية.

فضلا عن ما تقدم, توصلت احدى الدراسات الميدانية العراقية إلى ان (52) مبحوثا رفضوا تماما فكرة الزواج من احد افراد عائلة تؤيد حزب سياسي يعارضونه [1] مقابل (14) مبحوثا ممن لم يرفضوا الفكرة رفضا مطلقا, ولم يرفض بل فضل (15) مبحوثا عراقيا الزواج من اسرة تؤيد نفس اتجاههم أو اتجاه عائلتهم الحزبي, ورفض (1) من المبحوثين فكرة انه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, وانه يمانع الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده او لا تؤيده أسرته مقابل موافقة (25) على الفكرة نفسها ولم يجب (4) مبحوثين عن السؤال نفسه [2]. اما العينة الأردنية العشوائية, فقد رفض (6) مبحوثين الفكرة نفسها مقابل موافقة (11) في حين لا يرفض بل يفضل (1) من المبحوثين من العينة الأردنية العشوائية الفكرة نفسها, ووافق (5) مبحوثين على فكرة انه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, اي أنه لا يمانع الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده أو لا تؤيده أسرته [3]. اما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد رفض (17) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (42), في حين لا يرفض بل يفضل (8) مبحوثين من العينة الطلابية الجامعية الأردنية مقابل رفض (5) مبحوثين الفكرة أصلا. وموافقة (31) مبحوثا على فكرة انه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, أي أنهم لا يمانعوا الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده أو لا تؤيده أسرته ولم يجب (2) مبحوثين عن السؤال [4].

يتبين من أجوبة غالبية المبحوثين (82) من العينة العراقية أنهم يرفضون فكرة الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي يعارضونه مقابل موافقة (25) مبحوثا وعدم إجابة (4) مبحوثين على السؤال نفسه. وهذا يعني أن هناك ضعف في التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع العراقي. ويبدو أن الإجابة ليست غريبة إذ أن عينة البحث العراقية تتوزع بين معارض

---

[1] وكان السؤال هل تقبل بالزواج من أحد أفراد عائلة تؤيد حزب سياسي تعارضه أنت؟ الرجاء اختيار واحد من الخيارات التالية: 1- هل ترفض تماما, نعم أو لا؟ 2- لا ترفض بل تفضل الزواج من أحد أفراد أسرة تؤيد نفس اتجاهك أو اتجاه عائلتك الحزبي, نعم أو لا؟" 3- "لا تعتقد بوجود صلة بين الزواج من شخص حيث عضويته أو عضوية عائلته الحزبية, أي ليس لديك مانع من الزواج من شخص يؤيد أو تؤيد عائلته حزب لا تؤيده أنت أو عائلتك, نعم أو لا؟ اقتبس السؤال من:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp.291-292.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية, عمان، الأردن، 2000.

[2] المصدر نفسه.

[3] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, عمان، الأردن، 2000.

[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, عمان، الأردن، 2000.

ومتضرر من النظام السياسي العراقي وحزبه الحاكم. وقد يتبادر إلى ذهنهم وهم يجيبوا على هذا السؤال أن المقصود في السؤال هو حزب البعث الحاكم في العراق آبان حكم الرئيس العراقي الأسبق، صدام حسين. أما العينة الأردنية العشوائية فقد وافق غالبية المبحوثين (16) على الفكرة نفسها مقابل رفض (7) مبحوثين. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد وافق (73) مبحوثا على الفكرة نفسها مقابل رفض (30) مبحوثا وعدم إجابة (2) من المبحوثين.

يظهر من المقارنة بين العينات العراقية والأردنية أن الأردنيين أكثر تسامحا من الناحية الاجتماعية والسياسية من العراقيين وقد يكون مرد ذلك أن الأردنيين لم يعانوا من عدم التسامح الاجتماعي والسياسي الذي عانوه نظرائهم العراقيين. أن عدم التسامح الاجتماعي في المجتمع العراقي من المحتمل جداً أن يقود إلى عدم التسامح السياسي وبالتالي عدم التعاون السياسي بين أفراد والجماعات في المجتمع في التأثير في العملية السياسية، وخصوصا، وقت الأزمات السياسية في التعامل مع الحكومة. كما يؤدي التسامح الاجتماعي في مجال الزواج إلى نظرة متسامحة تجاه الآراء المعارضة وإمكانية التعايش معها اجتماعيا مما يقود إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة، وبذلك يؤدي إلى الاستقرار السياسي، ويؤدي إلى تسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين، لأن الأفراد في الحكومة قد نشأوا على التسامح والعيش مع المعارض وبالتالي يقلل ذلك من سفك الدماء واللجوء إلى الأساليب العنيفة لاستلام السلطة، طالما تستطيع المعارضة العمل علنيا ومقبولة اجتماعيا وسياسيا. ومن هنا تكمن العلاقة أو الربط بين عدم التسامح الاجتماعي وعدم التسامح السياسي في أن القيمة الاجتماعية التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة العراقية عينها إلى رفض (66) مبحوثا فكرة السماح لمشاركة حزب في الانتخابات كانت لهم تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم [1] مقابل موافقة (39) مبحوثا على ذلك وعدم إجابة (7) مبحوثين على السؤال. وعلق بعض المبحوثين من العينة العراقية بالقول: "نعم إذا كان المفهوم كلا وأيد استخدام القوة لمنعه من المشاركة، لا مانع إذا كانت انتخابات حرة" [2]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد رفض (11) الفكرة نفسها مقابل موافقة (9) مبحوثين وعدم إجابة (3) مبحوثين [3]. أما العينة الطلابية

---

[1] وكان السؤال: هل تسمح بمشاركة حزب لك تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم في المشاركة في الانتخابات؟، حول ذلك، أنظر: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر نفسه.

[3] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على

الجامعية الأردنية فقد رفض (84) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة وحيد إجابة(7) [1].

يظهر من نتائج الدراسة العراقية أن الغالبية العظمى من عينة البحث ترفض أي لمشاركة حزب لهم تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم. وهو مؤشر آخر على عدم السياسي رغم أن لهم الحق في عدم انتخاب هذا الحزب عندما يشارك في الحكم. وقد أشار إلى نهن المبحوثين حزب البعث الحاكم آنذاك. لذلك لا غريب من تلك النتيجة أن غالبية العينة من المتضررين من هذا الحزب والمعارضين له. ولكن المثير للدهشة تبين نتائج الدراستين الأردنيتين أن غالبية المبحوثين يرفضون أيضا مشاركة حزب تضرروا منه بذلك يلتقوا في الموقف من العينة العراقية. وقد يبدو ذلك منطقيا طالما أن الناس تعم يحقق مصالحها ولا تؤيد مشاركة أو انتخاب حزب لها تجربة سيئة معه.

وقد تبين لنا من خلال مخالطة ميدانية لعينة عراقية في مدينة (ديترويت) في (مشيكان) الأمريكية في العام 2002 أن المعارضة العراقية لنظام حكم صدام حسين لا تق هم في الحكومة ومؤيديها وتتمنى موتهم. وقد يمكن القول أن الموقف غير المتسامح اجتم وسياسيا لغالبية عينة البحث العراقية فضلا عن الجالية العراقية في مدينة (ديترويت ترجم واقعيا بعد انهيار نظام حكم صدام حسين في 2007/4/3 حيث جرى تطبيق اجتثاث البعث. أي تم طرد البعثيين من الوظائف الحكومية وخصوصا أصحاب الد الحزبية العالية. وقتل البعض منهم. وهروب من نجى من الموت.

ولكن لماذا هذا السلوك السياسي الذي يؤشر عدم التسامح الاجتماعي السياسي؟ القول أن عدم التسامح الاجتماعي الذي نشأ عليه الأفراد والجماعات في ظل ا الاجتماعية العراقية وظل النظام السياسي السابق هو الذي صنع تنشئة وسلوك الأفراد ذلك مما جعل عدم التسامح الاجتماعي السياسي سلوكا اجتماعيا وسياسيا م ومألوفا. فقبول ضرب وسجن وتعذيب وقتل الناس في الحياة الاجتماعية والسياسية الع قد أسس لقيمة عدم التسامح الاجتماعي السياسي وجعلها ضمن النظام القيمي الاجتم السياسي المقبول. وقد قاد عدم التسامح القومي والديني والطائفي في تاريخ العراق خص بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، في العام 2003، إلى زيادة هذا التعصب القومي والد والطائفي. وتوقف ظاهرة التسامح على صعيد الزواج المختلط بين فئات المجتمع العر المختلفة. بل قاد عدم التسامح الاجتماعي إلى مزيد من الانقسامات والمطالبة بانفص

السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[1] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية ع السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

الشمال عن العراق وانفصال الجنوب عن العراق، وإلى تصفيات جسدية [1].

يُفهم مما تقدم أن عدم التسامح الاجتماعي السياسي مع نظام الحكم وأركانه عند خسارته للحكم أدى إلى طردهم من الوظائف الحكومية، وقتل البعض منهم وهروب آخرين، وأدى عدم التسامح القومي والديني والطائفي بدوره إلى تعميق عدم التسامح الاجتماعي على صعيد الزواج، والمطالبة والعمل بإقامة دولتين أو مناطق فدرالية في الشمال والجنوب وتصفيات جسدية.

ومن المؤشرات الأخرى على الأبعاد السياسية للتسامح هو الاعتقاد أن التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان والتعددية، بما فيها التعددية الثقافية، والديمقراطية ودولة الحق [2]. بمعنى آخر أن للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية طالما أن له علاقة بالديمقراطية التي هي أصلا مفهوما سياسياً. من هنا يعد التسامح أحد شروط الثقافة السياسية الديمقراطية، إذ يفترض أن توافر قيمة التسامح والتماهي بين أفراد المجتمع، يعطي المشروعية للرؤى المتباينة السائدة داخل المجتمع، وبحيث لا تفرض رؤية هيمنتها على أخرى، بل يتوفر المناخ لوجودها وتفاعلها جميعاً في مناخ ايجابي يسوده الاحترام المتبادل [3]. وتُعد قيمة التسامح أحد القيم المعززة للثقافة السياسية الديمقراطية كونها تحقق تناغم داخلي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي العام. وهي تعني السماح للآراء والفئات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها دون خوف أو إقصاء، ودون تحريم أو تجريم. وتعني أيضا القبول بمبدأ التنافس والتدافع بين الأفراد حول آرائهم ومواقفهم المتباينة، والقبول بالآخر واحترام رأيه واعتماد الحوار والمصالحة وليس المناكفة واحتراب كأساليب لإدارة الاختلاف والتباين حول التوجهات والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية [4]. ولهذا يُعتقد أن قيمة التسامح لم تتجذر وتصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية، على سبيل المثال، كما في غياب التعددية السياسية وإدعاء كل فئة سياسية بأنها تمثل الخير والأخرى لا تمثل إلا الشر والباطل مما يمنحها الحق في تخطيء الآخرين وتسفيه آرائهم ومحاصرتهم والتنكيل بهم إن اقتضى الأمر. وتتعامل هذه الفئات السياسية مع النقد والانتقاد وكأنهما اعتداء على شخوصها وكرامتهم أكثر من كونهما تعبيرا عن تباين واختلاف في الرؤى والبرامج. ولكون الآراء والأفكار في الحياة السياسية الفلسطينية ترتبط وبشكل حميم بالأشخاص وبنواتهم فإن التنافس حولها

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: رعد حافظ سالم، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟ مصدر سبق ذكره، ص 15- 17.

[2] وثيقة إعلان المبادىء حول التسامح الصادرة عن اليونسكو في 16 تشرين الثاني/(نوفمبر) 1995. حول ذلك، أنظر: إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 47- 49.

[3] د. محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، مصدر سبق ذكره، ، ص 79.

[4] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 77 – 78.

بنزاهة وحرية يصبح أمرا متعذرا [1]. فالنخب السياسية لا تعترف بشرعية الاختلاف والمنافسة والتعددية وعدم احتكار الحقيقة والنفوذ، والحوار والمصالحة، وغيرها من القيم الداعمة للديمقراطية..أما السلطة الحاكمة، فبإسم المصلحة الوطنية والخصوصية الفلسطينية تُضيّق الخناق على الكثيرين، ولا يتسع صدرها للنقد، ولا تتوانى عن استخدام العنف أو التهديد به ضدهم. ولهذا، رأيناها ومنذ نشأتها تُغلق الصحف ومحطات التلفاز وتسن القوانين لمنع التجمهر والاحتجاج وتعتقل الأفراد وتسيطر على المرافق والمؤسسات وتهيمن على مجمل الحقل السياسي [2]. وبالنسبة للمعارضة، فالأمر غير مختلف، حيث نراها تدّعي التسامح وتتظاهر به في حين تدل ممارستها الفعلية على غير ذلك. ففي حياتها الداخلية يلاحظ أن التعاليم والمبادئ التي تبثها في عقول وجوارح أعضائها تمجد التباين، وتحض على التمييز الدائم بين المفاهيم والأشخاص والظواهر في سياق خانتين لا ثالثة لهما: الخير والشر أو الحلال والحرام، أو المقبول والمرفوض، أو الصحيح والخاطئ دون اكتراث بما هو ليس هذا ولا ذاك. وفي علاقاتها مع الآخرين، تكرس المعارضة نزعات من الهيمنة والتفرد والاستئثار تجعلها لا تختلف من الناحية الفعلية عن السلطة الحاكمة. فإذا ما استلمت موقع السلطة أو مكان نفوذ نراها تتشبث حتى لو أدى ذلك إلى ضرب شعاراتها ومبادئها المعلنة سابقاً بعرض الحائط، أو إلى تضييق الخناق على الآخرين أو التنكيل بهم [3]. (ولعل القتال الدموي الذي جرى بين حماس وفتح في السنة 2007 في صراعهما على السلطة دليل على ما ذهبت إليه الدراسة أعلاه أي وجود ضعف أن لم نقل غياب للتسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني).

يُفهم مما تقدم أن من المؤشرات الأخرى على الأبعاد السياسية للتسامح هو أن التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق التي هي مفاهيم سياسية وسلوك سياسي لها صلة وثيقة بالاستقرار السياسي. ويُفهم مما تقدم أيضا، أن مثل هذا التسامح لم يتجذر ويصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية، على سبيل المثال.

فضلا عن ما تقدم، يشار إلى أن التسامح شكل العمود الفقري لليبرالية على اعتبار أن الليبرالية فلسفة عامة للجماعة البشرية، بوصفها شعوراً يُحس تجاه الجماعات الأخرى. من هنا فأن أحد جذور التسامح يتمثل في الفكر الليبرالي ومفاهيمه الإنسانية كمفهوم الحرية، الذي يشمل حرية الراي والتأويل والتصرف. وفي هذا الصدد يقول (توكفيل): "أن معنى الحرية الصحيح هو أن لكل إنسان نفترض فيه أنه خلق عاقلا يستطيع التصرف، يملك حقا

---

[1] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 77 – 78.
[2] المصدر نفسه، ص 78- 79.
[3] المصدر السابق، ص 79- 80.

لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية" [1].

ومن الأبعاد السياسية الأخرى للتسامح هو أنه يقود إلى نمط سلوكي يستند على أساس ثقافة حوار فعلية قوامها الاستعداد الدائم للوصول مع الناس الآخرين إلى قاسم مشترك وتفاهم وحلول وسط لا غالب فيها ولا مغلوب. هذه القاعدة صحيحة للأفراد والجماعات والأغلبية والأقلية. وبالنسبة لمؤسسات الدولة تجاه المواطنين. كما يؤدي التسامح إلى حل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز. فضلا يؤدي التسامح إلى المحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن. ويقود التسامح إلى رفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة. كما يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار. ويؤدي التسامح إلى الحرية والعدل والمدنية والصدق [2]. وفي هذا المجال يرى الكاتب (رافائييل) أن التسامح يملك قيمة أيجابية لأنه يساهم في تعزيز الحرية. فإنه يدافع عن الحرية لإتاحتها المجال للشعب أن يفعل ما أختاره لنفسه [3].

ويعتقد رولز(Rawls) بأن التسامح هو جزء من العدل. بحيث أن مبادئ العدل تعطي المعنى للتسامح ودوره: "فكل شخص لديه حقه في التسامح المساوي لحقوق الآخرين فيه. ولا يستطيع أحد ان يقصر التسامح على آرائه وأعماله. منكراً اشتمال الناس الآخرين به ومحتفظاً في الوقت نفسه بعدالة حكمه. يعتبر التسامح صالحاً بما يميّزه عن كلّ صالح آخر فحين يجد المرء نفسه مطالباً بالانتباه إلى أفكار الآخرين. أوردتْ بشكلها البسيط كآراء انطوت في أشكال عيشهم. يكون هذا المرء معهوداً به لأن يتعلمّ ويتثقف فهو بهذا . يتم إعلامه أن بعض الأخلاقية. وبعض معاملة الوسائط الأخلاقية الأخرى أخلاقياً. يكمنان في منح الاهتمام الجدي بآرائه هو. فذلك ما يتعدى الأنانيّة أو التنطّع غير المشروع للحصول على امتيازات. أنها اللا أخلاقيّة بالمعنى العميق للكلمة" [4]. فضلا عن ما تقدم. يرى ذلك الكاتب (بيتر بز نيكولسون). الذي يؤكد على أن التسامح ليس الخيار الثاني ولا الشرّ الذي لا مهرب منه. ولا هو تحمّله ما نحن مضطرون إليه إلى تحمله في سبيل السلم والهدوء. إنه صلاح إيجابيّ وفضيلة يمتاز بها أفضل الناس وأفضل المجتمعات [5].

يُفهم مما تقدم. أن التسامح الاجتماعي يقود إلى سلوك سياسي قائم على الحوار والتفاهم

---

[1] إبراهيم أعراب, مصدر سبق ذكره, ص 50.
[2] بيتر ب. نيكولسون, مصدر سبق ذكره, ص 37- 38
[3] نقلا عن: المصدر نفسه, ص 37- 38
[4] نقلا عن: المصدر السابق, ص 37- 38
[5] نقلا عن: المصدر نفسه, ص 37- 38

والحلول الوسط وسياسة لا غالب فيها ولا مغلوب، وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن، ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة، والحرية والعدل والمدنية والصدق والأيثار. ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار.

ومن الأبعاد الأخرى لعدم التسامح الاجتماعي يُذكر أنه يؤدي إلى التعصب الديني والفكري وغيره من أنواع عدم التسامح الأخرى التي تم الإشارة إليها سابقا. ويقود هذا التعصب بالنتيجة إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح واشتداد القتال تحت غطاء الدفاع عن المعتقد. ومن أمثلة النتائج السلبية لعدم التسامح هو الاضطهاد الديني للمسيحية في فترة انتشارها الأولى في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، ومحاكم التفتيش في القرون الوسطى، والجرائم التي ارتكبت ضد الأقليات في دول كثيرة، والحروب الدينية في أوربا خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر كحرب الثلاثين عاماً، التي بدأت باندلاع الثورة البوهيمية في العام 1618 وانتهت بعقد صلح وستفاليا في العام 1648. وفي تلك الحرب خسرت ألمانيا نصف سكانها كما حل الخراب بمساحات واسعة من الأراضي. إما في هولندا فقد استمرت الحروب الدينية بين الأعوام 1568- 1648 أي حوالي ثمانون سنة من الموت والخراب والدمار والبؤس واللا إنسانية. وفي فرنسا بدأت الحروب الدينية عند نهاية القرن السادس عشر حين تم أبادت البروتستانت (الهوغونوت) وانتهت مع الحرب التي جرت ضد أسبانيا بين الأعوام 1635- 1659 [1]. فضلا عن ما تقدم، سيطر صراع الدعوة والتبشير والهيمنة على العلاقات بين الأديان، بين الموسوية والمسيحية، وبين المسيحية والإسلام، بين البوذية والكونفوشيوسية والطاوية وبين كل هذه الديانات جميعها. كما أدى عدم التسامح إلى الصراع داخل الديانة الواحدة نفسها كالصراع داخل الديانة المسيحية بين الكاثوليكية والبروتستانتية، وبين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية، كصراع الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية، والشيعة والسنة في الإسلام والهندوس والبوذيين في سري لانكا كما أدى عدم التسامح الديني إلى الصراع والحرب بين المسلمين واليهود في فلسطين وغيرها، وبين الهندوس والسيخ في البنجاب، والهندوس والمسلمين في كشمير. وفي القرن العشرين أدى عدم التسامح العرقي والديني إلى أبادة أعداد كبيرة من اليهود والغجر على يد النازية والفاشية [2]. (ويؤدي عدم التسامح واضطهاد الأديان

---

[1] سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص 14- 15.
[2] ألفريد ج. آيير، مصدر سبق ذكره، ص 104- 113.

أو الأيدلوجيات السياسية إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. أي أن هناك ارتباط بين عدم التسامح وبين عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي).

يُفهم مما تقدم, أن عدم التسامح يقود إلى التعصب الديني والفكري, ويقود الأخير بالنتيجة إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح والقتال, كما في الاضطهاد الديني للمسيحية, ومحاكم التفتيش, والجرائم التي ارتكبت ضد الأقليات في دول كثيرة, والحروب الدينية في أوربا, والصراع بين الأديان والمذاهب وفيما بين الدين والمذهب الواحد, والصراع بين الأيدلوجيات السياسية, مما قد أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي [1].

يُخلص من كل ما تقدم, أن للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية تكمن في التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق التي هي مفاهيم سياسية وسلوك سياسي له صلة وثيقة بالاستقرار السياسي, وأن مثل هذا التسامح لم يتجذر ويصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية, وأن التسامح الاجتماعي يقود إلى سلوك سياسي قائم على الحوار والتفاهم والحلول الوسط وسياسة لا غالب فيها ولا مغلوب, وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن, ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة, والحرية والعدل والمدنية والصدق والأيثار. ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار, وأن عدم التسامح الديني والفكري يؤدي إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات

---

[1] (من المفارقات ان الناس لا تتسامح إذا ما غير إنسان ما دينه أو مذهبه أو رفض القيام بالطقوس المطلوبة أو ظهر بمظهر أو تصرف غير مألوف, ولكنهم لا يهتموا ولا يبالوا إذا ما وقع هذا الإنسان في محنة أو كان فقيرا أو ضعيفا, وان كان يتبع دينهم ومذهبهم, ولا يزوجوه من نساءهم أو يجالسوه إذا كان فقيراً أو ضعيفاً أو صغيراً أو حديث المهنة. إنهم يطلبون منه ان يشاركهم في شيء (الجنة) ليس من صنعهم أو من عرق جبينهم أو جهدهم, في شي لا يكلفهم مالاً أو جاه أو سمعة ولكن يمتنعوا ان يطلبوا منه ان يشاركهم أو حتى يساعدوه على ان يبدأ طريق يصل إلى وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي الجيد. فوق كل هذا أو ذاك إنهم يتجاهلون فلسفة السماء أو فلسفة أديانهم التي تقر بوجود جنة ونار. هذا يعني ان للجنة ناسها وللنار ناسها, من هنا يفترض منهم ان لا يحاولوا إيذاء الشخص الذي لا يسير على طريقهم طالما القاعدة تقر بوجود طريقين, والتسامح معه وترك الحكم للسماء لأن إذا كل إنسان نصب نفسه آله وحاكم وفق ما يراه هو أو ما تراه مرجعيته فمعناه كل شخص معرض للموت أو السجن أو الاحتقار والاضطهاد في أية لحظة, وهذا ما هو حصل ويحصل للعديد من الشعوب والأفراد. كذلك على اللا متسامحون ان يأخذوا بنظر الاعتبار حقيقة العالم اليوم المتمثلة بعدم وجود اتفاق تام على دين واحد أو مذهب واحد أو رأي واحد. لقد دفعت دول كثيرة نتيجة عدم التسامح ثمن باهض كما مر ذكره, فلماذا لا تتعض بعض المجتمعات اليوم من التجارب المره البشعة اللا إنسانية التي مرت بها شعوب أخرى في فترات زمنية سابقة والتي تعيش الآن حياة أفضل نتيجة للقناعة التي توصلت إليها بعد تجاربها المرة بضرورة التسامح. حول ذلك أنظر:

د. رعد حافظ سالم, الملاحظة بالمشاركة.

والحقد والكراهية ورفع السلاح والصراع بين الأديان والمذاهب وفيما بين الدين والمذهب الواحد والصراع بين الأيدلوجيات السياسية, مما قد أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة, إذ من الممكن أن يؤدي إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة, مما يحقق الاستقرار السياسي, وإلى التعاون السياسي في وقت الأزمات السياسية, وتسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين. فقيمة التسامح الاجتماعي أو عدم التسامح التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية, وأن الأردنيين أكثر تسامحا من الناحية الاجتماعية من العراقيين مما جعل الأخيرين أقل تسامحا من الناحية السياسية, وأن مثل هذا التسامح الاجتماعي ضعيف في الحياة السياسية الفلسطينية, وأن من بين الأبعاد السياسية الأخرى للتسامح الاجتماعي أنه من المحتمل جدا أن يقود إلى ضمان حقوق الإنسان كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق, والحوار و والتفاهم والحلول الوسط وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز, والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن, ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين أفراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة, والحرية والعدل والمدنية والصدق والإيثار, ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار. وخُلص إلى أن عدم التسامح الاجتماعي الديني والفكري يقود إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح والحروب بين أبناء المجتمع الداخلي وبين المجتمعات المختلفة مما يعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى الخطر.

المطلب الثاني

قيمة الثقة الاجتماعية السياسية

أولا- تعريف قيمة الثقة الاجتماعية السياسية.

عُرفت قيمة الثقة الاجتماعية (social trust) [1] على انها توقع لدى الفرد أو الجماعة, بان القول (word) أو الوعد (Promise) , مكتوبا كان او ملفوظا, من قبل

---

[1] أو يمكن أن يطلق عليها بـ (social calculability). حول ذلك, أنظر: عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره, ص 35- 36.

فرد آخر أو جماعة أخرى, يمكن الوثوق به, والاعتماد عليه [1]. وانها موقف الفرد من العالم الذي يعيش فيه من حيث إمكانية الركون إليه, وموقفه من المؤسسات والناس من حوله من حيث إمكانية الاعتماد عليهم أو الوثوق بهم للقيام بما يؤكل إليهم من واجبات [2]. وانها المدى الذي يعتقد به أحد الأشخاص في أمانة وصدق أحد الأشخاص الآخرين [3]. وعرفت أيضا على أنها مجموع المدركات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد والجماعات عن الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى [4].

وتصنف الثقة إلى صنفين: الثقة العامة أو التوقعات نحو الآخرين بوجه عام, وينظر إليها على أنها شيء مماثل لسمات الشخصية [5]. أما الصنف الثاني فهي الثقة النوعية الخاصة بعلاقة أحد الأشخاص بشريك محدد أو نوعي (زوج أو صديق أو حبيب وما إلى ذلك) ويقصد بها الثقة التامة في أن الشخص الذي تربطه بالآخر علاقة نوعية سوف يستجيب له بعدالة وأمانة ومشاعر إيجابية, فضلا عن أن الصعوبات في العلاقات العنصرية وفي العلاقات بين جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية ترتبط بصورة مماثلة بتوقعات إحدى الجماعات بالأخرى [6].

وتفترض أحدى النظريات بخصوص الثقة البينشخصية (الثقة بين الأفراد) بأن الأخيرة (كتوقع) تتوقف على:-

1- توقع خاص (Specific) للثقة بفرد معين, في موقف معين, ينشأ نتيجة للحصول على تعزيز أو تعزيزات.

2- توقع معمم (Generalized), ينشأ عن تعميم الخبرات السابقة (التي مر بها الفرد في مواقف خاصة أو فردية, وحصل فيها على تعزيز) على المواقف الجديدة. وكلما كان الموقف أكثر جدة وغموضا, وأقل وضوحا, ازداد التوقع بتعميم الثقة على هذه المواقف الجديدة [7].

---

[1] (Rotter, 1967, 1970).
نقلا عن: المصدر نفسه, ص 35- 36.

[2] (الشيخ والخطيب, ص 198, 1976), أنظر كذلك: (Inkeles & Smith), نقلا عن: المصدر نفسه, ص 56.

[3] لمزيد من التعاريف, راجع: د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 101- 103.

[4] نقلا عن: د. مهى عبد اللطيف," معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مصدر سبق ذكره، ص1.

[5] (Rotter, 1980) .
نقلا عن: د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 102.

[6] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 56

[7] (Rotter, et al, 1972, Patter, 1970).
وتقاس الثقة البينشخصية عند الطالب, بدرجاته على مقياس (روتر) للثقة البينشخصية. حول ذلك, راجع: (Rotter, 1967, 1970), نقلا عن: المصدر نفسه, ص 35- 36.

obeikandl.com

ثانيا- تأثير الثقة في التنشئة الاجتماعية السياسية.

ومن المحتمل جداً في بعض الأحيان أن يكون لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية أي تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة وقد تكون قيمة الثقة أو ضعفها أو انعدامها أحد مركبات ثقافة مجتمع ما. من هنا قد يمكننا تعريف الثقة الاجتماعية السياسية على أنها: (مجموع المدركات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد والجماعات عن الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى والبيئة الاجتماعية والمؤسسات من حوله إلى درجة قد تؤثر في سلوكهم الاجتماعي والسياسي طالما أنه لا يمكن الفصل الميكانيكي بين الأخيرتين).

تفترض الدراسة أن لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للإفراد والجماعات. وفي هذا المجال. يرى (كمال المنوفي): "..وكقاعدة عامة. تؤدي العائلة في البلدان العربية دوراً غير مباشر في عملية التنشئة السياسية. إذ بتأثير أساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها وأسلوبها في اتخاذ القرار. تتكون لدى الفرد. مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر على اتجاهاته وسلوكه السياسي" [1]. ويظهر هذا التأثير في عدد من المجالات يُذكر منها تأثيراتها في توحيد جهود الأفراد والجماعات في التأثير في الحكومة أو العكس. والثقة السياسية في المؤسسات غير الرسمية والرسمية. ونقد الحكومة بشكل غير مباشر والانضمام إلى الجماعات المعارضة للحكومة والنظام السياسي. وتأييد نظام سياسي بديل. والتي ستدرس على التعاقب.

تشير بعض الدراسات إلى أن قيمة الثقة الاجتماعية تُعد أحد العوامل الأساسية في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة [2] ومن المعروف أن وجود مثل الدافعية يشجع على قيام مؤسسات المجتمع المدني وتكوين الجماعات غير الرسمية في التأثير على الحكومة في وقت الأزمات السياسية. بمعنى آخر أن للثقة الاجتماعية بعداً سياسيا يكمن في دورها بتوحيد جهود الناس في التأثير على الحكومة [3]. فقد توصلت دراسة مصرية إلى أن عدم الثقة في مجتمع الفلاحين المصري حدت من استعداد الفلاحين للتعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام. كما يرتبط غياب او ضعف الثقة الاجتماعية بغياب أو ضعف شعور الفلاح بالالتزام نحو الوفاء الكامل بالعهود. وفتور الحماس للأهداف الجماعية. كذلك فعدم الثقة الاجتماعية تفسر إلى حد كبير ضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين [4]. هذه الثقة هي التي تحدد الرغبة في التعاون مع الجماعات المختلفة في أنواع مختلفة من الأفعال

---

[1] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 76.
[2] د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 98.
[3] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.9.
[4] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 76.

الاجتماعية [1].

فضلا عن ما تقدم، تنبأت أحدى الدراسات المصرية أن عدم ثقة الطلاب باتحادات الطلاب، ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية، والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية، ونظام التعليم الجامعي، وخدمات صندوق التكافل وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية وأجهزة الأعلام قد يترك نتائجه السلبية في مشاركتهم السياسية بعد تخرجهم من الجامعة وممارسة حياتهم العملية. وبالفعل تأكدت صحة تنبأ هذه الدراسة مبكرا حين وجدت أن الغالبية العظمى من الطلاب (84,2) أجابوا بأنهم لا ينتمون إلى اية تنظيمات أو أحزاب سياسية بينما يوجد نسبة محدودة منهم لا تتعدى 11,6٪ ممن أجابوا بأنهم يترددون على أحزاب سياسية دون أن يكونوا أعضاء في هذه الأحزاب، ولكن الغالبية العظمى من الطلاب (81,4٪) لا يترددون على اية تنظيمات سياسية. وعزي نسبة 54,8٪ من المبحوثين ذلك إلى عدم الميل إلى العمل السياسي، في حين عزى نسبة 23,4٪ من المبحوثين ذلك إلى عدم اقتناع الطلاب بجدوى اشتراكهم في الأحزاب السياسية [2].

(ويعكس هنا رضا الطلاب الثقة الاجتماعية، فرضا الطلاب أو ثقتهم بنظام التعليم الجامعي يؤدي إلى زيادة التمثيل الطلابي الذي يمثل أحد مؤشرات الاندماج السياسي المهد للمشاركة السياسية، من هنا تأتي الصلة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، بعبارة أخرى، ان مشاركة الطلاب في التمثيل الطلابي او الانتخابات الطلابية تعتمد على ثقتهم بنظام التعليم العالي كما تدل في الوقت نفسه على درجة اندماجهم السياسي التي هي احد مؤشرات أو مستلزمات المشاركة السياسية). وتأكيدا على ما تقدم، توصلت دراسة أخرى إلى وجود علاقة بين الثقة في الناس وبين سلوكهم السياسي، إذ وجدت انه كلما كانت هناك ثقة اكبر بالناس ساعد ذلك على تعاون أكبر بين الأفراد للتأثير في الحكومة [3].

فعلى صعيد أثر الثقة في الناس على سلوك الفرد في اتباع استراتيجية تشكيل الجماعة للضغط على الحكومة، ظهر من خلال هذه الدراسات ان هناك ارتباطا بين ثقة الفرد العامة بالناس واعتقاده المعبر عنه في قدرته على تشكيل الجماعات السياسية [4]. فالجدول رقم (1)، المذكور في الصفحة التالية، يبين بأنه في الولايات المتحدة وبريطانيا، على سبيل المثال، تزداد احتمالية إيمان الفرد بأنه يمكن أن يعمل مع رفاقه المواطنين في محاولة التأثير على الحكومة

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.9.

[2] د. سعد جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 153, 157.

[3] Morris Rosenberg, op.cit., pp.690-695.

[4] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 284-286.

كلما زادت ثقته بالناس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذكر 85٪ من ذوي الثقة العالية بالناس بأنهم سيحاولون تشكيل جماعة للتأثير على الحكومة المحلية مقابل 58٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس. أما ذوو الثقة المعتدلة بالناس فقد سجلوا كذلك نسبة معتدلة في ذكرهم بأنهم سيحاولون تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. أما في بريطانيا، فيظهر نفس النمط تقريبا، حيث ظهر بان 50٪ من ذوي الثقة العالية في الناس سيشكلون مثل هذه الجماعات مقابل 33٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس [1].

وعلى النقيض من الأنماط في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإن الثقة في الناس لا تزيد ميول الفرد لتشكيل جماعات سياسية في المانيا والمكسيك وإيطاليا. ففي المانيا والمكسيك هناك بعض الميول لأولئك أصحاب الثقة العالية في الناس لان يكونوا ميالين للتفكير في استراتيجيات الجماعة للتأثير على الحكومة، أما..

جدول رقم(1)*

يبين ثلاثة انواع من المؤهلين المحليين وميولهم لتشكيل الجماعات، حسب الأمة.

ثقة عالية			ثقة متوسطة		ثقة واطئة	
الأمة	٪	العدد (أ)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	80 ب	286	73	338	58	122
بريطانيا	50	210	44	379	33	159
المانيا	22	96	20	374	27	120
إيطاليا	19	31	12	193	14	281

(أ) تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(ب) أي ان 80٪ من أصحاب الثقة العالية بالناس ذكروا استراتيجية تشكيل الجماعة.

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. Cit., p.286.

في إيطاليا فهناك علاقة ارتباط ضعيفة بين الثقة العامة في الناس والقدرة على تشكيل

[1] Ibid, pp. 284-285.

obeikandl.com

الجماعات [1]. أي يبدو أن هناك في الولايات المتحدة وبريطانيا ثقة عالية بين الناس، وهذه الثقة الاجتماعية العامة قادت إلى ثقة سياسية، أي إلى ميل في تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. وهذا الحال هو عكس ما موجود في باقي الدول الثلاث، ألمانيا وإيطاليا والمكسيك. فبالإضافة إلى أن درجة الثقة في هذه البلدان منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، فإن هذه الثقة الضعيفة المعبر عنها لم تزيد من احتمالية ان الفرد سيفكر بالعمل مع الآخرين في محاولته للتأثير على الحكومة. ويبدو ان السبب وراء حالة الربط بين الثقة في الناس والرغبة في التعاون معهم في النشاطات السياسية تكمن في تعلم الفرد منذ طفولته وصاعدا، في الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في النشاطات الجماعية [2].

وتوصلت دراسة مصرية إلى أن عدم الثقة الاجتماعية كقيمة اجتماعية في مصر قد قادت إلى عدم ثقة سياسية تتمثل في اللجوء إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين عن طريق النكتة وما إلى ذلك تجنبا للعقاب والإيذاء [3]. ويُعد عامل الحذر من الآخرين أو الخوف من التعبير عن الموقف من الحكومة، كما مره ذكره، أحد مؤشرات عدم الثقة السياسية [4].

فضلا عن ما تقدم، اتصفت قيم وسلوكيات الفلاح المصري، كأحد خصائص ثقافة الفلاحين المصريين، بفقدان الثقة في جهاز الدولة، والمكر والغموض معها. ففي صراعه من أجل البقاء، لم يكن يجد مانع في الظهور أمام الصيارف بمظهر "المسكين" وعدم الإفصاح لهم عن المساحة الفعلية لأطيانه أو الحجم الحقيقي للمحصول بأمل أن يخففوا من ضغطهم عليه. كما كان يستخدم أساليب مماثلة في التعامل مع محصلي الإيجارات (نظار العزب) الذين يعملون لحساب كبار الملاك [5]. لقد كان دأبه ، في التعامل مع رجال الإدارة، ان يقول ما لا يعتقد وان يعد بالتنفيذ وهو ينوي المماطلة. ولعل عبارة "أهو كلام" أو "فك المجالس"- وهي عبارة مألوفة في الريف- تدل بوضوح على عدم الارتباط الحقيقي بين ما يقوله المرء وبين ما قد يفعله [6]. ولما كان الفلاح لا يثق في الحكومة فليس مستغربا أن يقدم لموظفيها معلومات غير دقيقة [7].

---

[1] Ibid.

[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 285-287.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذ الموضوع، راجع: محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 83- 85.

[4] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[5] د. حسن حنفي، التفكير الديني وازدواجية الشخصية، ص 61؛ يوسف نحاس، الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مطبعة المقتطف والمقطم، 1926، ص 55. نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[6] د. فرج أحمد فرج، الشخصية القروية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة المنعقدة بالقاهرة فيما بين 9- 12 مايو، 1970، ص 205؛ موروبرجر، العالم العربي اليوم، ترجمة محيي الدين محمد، بيروت، دار مجلة شعر، 1963، ص 156. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 95.

[7] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

يتضح مما تقدم أن الفلاحين فقدوا ثقتهم في السلطة الحكومية "نظرا لما عهدوه من ممثليها من استغلال مطلق، وقسوة لا حد لها، وفساد شديد تمثل في الرشوة والمحاباة، وازدراء لهم، وتجاهل تام لمصالحهم، ثم نظرا لما اكتنف العلاقات الاجتماعية داخل القرية من ريبة متبادلة" [1]. وانعكس ذلك، ثقافيا، في نأيهم عن السلطة قدر الإمكان، ونفورهم من الجندية، واتصافهم بالمكر والغموض، وضعف استجابتهم لبرامج الحكومة في الريف [2].

وتأكيدا على ما تقدم، تشير بعض الدراسات إلى وجود انعدام ثقة غالبية الشباب المصري في مؤسسات الدولة، حيث يأخذ انعدام الثقة أبعاداً كثيرة ومتعددة. فقط أصبح الشباب لا يثق في أي إيديولوجية تتبناها الدولة، ولا في أجهزتها الرسمية، أو وسائل الدعاية والأعلام، وكذلك عمليات الضبط الاجتماعي الرسمي كما امتدت أزمة الثقة لتشمل المؤسسات الحكومية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، حيث أصبحت البيروقراطية والرشوة والانتهازية والمحسوبية توجه كافة العمليات التي يقوم أصحاب هذه الوظائف بإدارتها [3]. لقد عبرت آراء واتجاهات الشباب عن عدم ثقة في شعارات الدولة وتعهداتها كشعارات الوحدة، والاشتراكية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والتحرر الاقتصادي، ودولة العلم والأيمان، والتنمية والصحوة الكبرى، ما إلى ذلك من الشعارات... [4].

ومن بين الأبعاد السياسية لعدم الثقة الاجتماعية اتجاه بعض الشباب إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، قد تكون مسايرة أحيانا لأيديولوجية الدولة أو تكون معارضة لها في أحيانا أخرى [5]. فقد قادت أزمة الثقة هذه إلى بروز دور الايدولوجيا الإسلامية في حقبة الستينات متمثلة في الحركة الإصلاحية التي قادتها جماعة الأخوان المسلمين والتي اصطدمت مع النظام السياسي المصري الذي جاء على أثر ثورة يوليو 1952 [6].

وتأكيدا على ما تقدم، يستنتج من دراسة أخرى ان من بين مظاهر الأبعاد السياسية الأخرى لعدم الثقة الاجتماعية يُذكر عدم الثقة بوسائل الاتصال الجماهيرية، وضعف أو انعدام الولاء إلى النظام السياسي والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم. فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود عدم ثقة بين الأفراد المستطلعة آرائهم في قريتين مصريتين نحو وسائل الاتصال الجماهيرية كونهم يعتقدون أنها تعزلهم عن واقعهم بقضاياه

---

[1] المصدر نفسه، ص 96.
[2] المصدر نفسه، ص 96.
[3] د. نادية رضوان، مصدر سبق ذكره، ص 169، 122-123.
[4] المصدر نفسه، ص 169- 172.
[5] المصدر السابق، ص 172، 204. أنظر كذلك: سعد المغربي، 1993، ص 233، والسيد يس 1995، ص 22.: نقلا عن د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 9.
[6] المصدر نفسه، ص 172- 173.

ومشكلاته الفعلية [1]. وذكر 50,4٪ من مبحوثين دراسة مصرية اخرى بأنهم لا يعتقدون أن أجهزة الأعلام تقوم بدورها المتوقع منها في مجال توعية الجماهير سياسيا [2]. ويرفضون النظام القائم ويؤيدون أي نظام سياسي بديل ومغاير [3]. ولجأ البعض منهم إلى الانتماء العشوائي لإحدى الجماعات الدينية كمتنفس لهم عن الحساس بعدم الثقة في الآخرين... [4].

وتأكيدا على البعد السياسي للثقة الاجتماعية يرى (كمال المنوفي): أن انخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يعمق من الشك في الحكومة. والعكس هو الصحيح. ويرى أيضا ان الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية يمكن ان تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي. وبالمثل فأن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الجماعي حيث يصعب والحالة هذه- بناء تنظيمات سياسية فعالة. من هنا. لا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى يتحقق التسيير الفعال للعملية السياسية الديمقراطية التي تفترض تنافسا وتعاونا. فحتى ينشأ التنافس. لا بد من وجود حد أدنى من الشك. وحتى يتحقق التعاون لا بد من توفر الثقة [5].

فضلا عن ما تقدم. أدت عدم الثقة الاجتماعية بالجماعات السياسية إلى حالة واسعة من الاغتراب السياسي. وحسب استطلاعات الرأي العام يعرب الآن ما لا يقل عن 45٪ من الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة) عن عدم تاييدهم وبالتالي عن عدم ثقتهم بالجماعات السياسية الموجودة بالساحة. في حين أن هذه النسبة لم تكن لتتجاوز 10٪ في العام 1994 [6].

فضلا عن ما تقدم. إذ توصلت دراسة أردنية إلى أن أفراد العينة لا يثقون في التركيبة الحكومية فهم لا يثقون بالفصل بين السلطات ولا يثقون بطريقة توزيع المناصب العليا في المؤسسات السياسية الرسمية وربما يعود ذلك إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ عليها أبناء المزارعين والتي تمثلت في توجههم الايجابي نحو ذواتهم ونحو الآخرين وفي عدم ثقتهم بالسلطة أو بالنظام السياسي الذي ربما لا يحقق لهم متطلباتهم الاجتماعية حيث يعرف ان القرى ومناطق الأرياف تقل فيها الخدمات الاجتماعية المختلفة التي توفرها الحكومة في المدن [7].

---

[1] نادية حسن سالم, "تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية", 1980, ص 81, 100.نقلا عن: د. سمير خطاب, مصدر سبق ذكره, ص 22.
[2] د. سعد جمعة, مصدر سبق ذكره, ص 133.
[3] سعيد عيادي, مصدر سبق ذكره, ص 213
[4] د. محمد أنور محروس, مصدر سبق ذكره, ص 389.
[5] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين, مصدر سبق ذكره, ص 29.
[6] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 94.
[7] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره, ص 102.

ودعمت أيضا ما تقدم دراسة أخرى، فقدت توصلت إلى أن أحد أسباب الثقة السياسية في الحكومة أو عدم الثقة بها يعود إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيما إذا يحكمها الشك أم الثقة المتبادلة. فانخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يعمق من الشك في الحكومة. والعكس هو الصحيح [1]. وترى الدراسة نفسها: "بيد ان الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية يمكن ان تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي. وبالمثل فأن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الجماعي حيث يصعب والحالة هذه بناء تنظيمات سياسية فعالة. من هنا، لا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى يتحقق التسيير الفعال للعملية السياسية الديمقراطية التي تفترض تنافسا وتعاونا. فحتى ينشأ التنافس، لا بد من وجود حد أدنى من الشك، وحتى يتحقق التعاون لا بد من توفر الثقة" [2].

ويستنتج من تحليل دراسة فلسطينية للواقع الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني إلى وجود ارتباط بين عدم الثقة السياسية وعدم الثقة الاجتماعية. فقد خلصت هذه الدراسة إلى:

"أن من ينظر لماضي الحالة الفلسطينية وحاضرها يلاحظ أن الواقع الفلسطيني حافل بالأحداث والتطورات السياسية التي ساعدت على تكريس شعور عميق من التشكك والتشكيك، كما الريبة والارتياب، ليس فقط تجاه الآخرين، أصدقاء كانوا أم أعداء، وإنما، أيضا، تجاه الذات حاكمة ومسيطرة كانت أم معارضة ومما يعزز هذا الشعور تعاقب فصول المعاناة ومحاولات الإقصاء والإلغاء التي تعرض لها الفلسطينيون، الأمر الذي يدفعهم لرؤية ما يدور حولهم من سياسات، وما يعقد من اتفاقيات، وما يؤخذ من قرارات على أنه لا يهدف إلا لتكريس ضعفهم والإبقاء على جبروت أعدائهم. وعلى ضوء ذلك، أصبح ينتاب الفلسطينيين شعور بالارتياب والتشكك إزاء ما يدور حولهم من تطورات ابتداءً بالسياسات الإقليمية، والقرارات الدولية والتحالفات، والدول العظمى، والمنابر الدولية والحروب، مروراً بالتعديلات الوزارية، وسن القوانين، وانتهاء بالزيارات السياسية للزعماء، وطرائق تصريحاتهم الإعلامية. ويحافظ هذا الشعور الارتيابي على حضوره، أيضاً، في الوضع الداخلي للفلسطينيين، حيث يتجلى في سياق العلاقة بين مختلف الأطراف والفئات السياسية. فهذه الأطراف، وبحكم ما تختزنه من شك إزاء بعضها البعض تستطيع النيل من صلابة الوحدة الوطنية التي تقسّم الساحة الفلسطينية بين شكاك ومشكوك به. أما الترجمة الفعلية لغياب شعور الثقة السياسية داخلياً، فيتبين من خلال تعاظم حجم الجمهور الذي لا يثق بالنظام السياسي ومؤسساته

---

[1] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 29.
[2] المصدر نفسه، ص 29.

وأحزابه وتوجهاته وبناءه، كما لا يثق، أيضا، بالمنظمات والأطر المجتمعية- كاتحادات العمال، واتحادات المرأة والصحافة المحلية، والمعارضة- هو في حالة انحدار وهبوط لدرجة أن نسبة 12٪ فقط من الجمهور تثق بالمؤسسات المذكورة. ويلاحظ نضوب شعور الثقة، أيضاً، فيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي والتي يحكمها قدر من المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، ودرجة مقلقة من الازدواجية والتشابك وغياب التنسيق الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة التوتر والعدائية في فضاء علاقاتها المشتركة كما هو الحال بالنسبة للعلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي منذ تأسيسهما. أمّا هذا الحال، فقد ترك، وما زال يترك، بصماته على الجمهور معززاً لديه شعوراً بعدم الثقة فيما يحيط به من مؤسسات وهيئات وسياسات، الأمر الذي يعني مزيدا من الصعوبة والعسر في درب الديمقراطية، ومن القضايا التي تكرس الميول والتوجهات غير المعززة للديمقراطية في الثقافة السياسية الجماهيرية خضوع أداء السلطة الوطنية إلى مستوى عال من النقد الشعبي الموجه إلى جميع مستوياتها بما في ذلك مكتب الرئاسة والوزارات والأجهزة الأمنية المختلفة. وتناول هذا النقد السياسات العامة، وطرق إدارتها، وسوء إدارة الأموال العامة، والمؤسسات المتخمة بالأطقم العاملة، والترهل الإداري، والفساد، والاحتكارات، والامتيازات، وغياب سلطة القانون وانتهاك حقوق الإنسان، وتراجع المجتمع المدني، وانتعاش البنى التقليدية وغير الطوعية، والميل إلى الأنانية والجشع والأداء الفلسطيني الضعيف في المفاوضات مع إسرائيل" [1].

فضلا عن ما تقدم تتطابق نتائج بعض الدراسات الأجنبية مع ما تقدم، فقد توصلت نتائج البعض منها إلى أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين سلوكهم السياسي، فكلما كانت هناك ثقة اكبر بالناس كلما أصبحوا أكثر ثقة بالسياسة والسياسيين وأكثر اعترافا بحقوق الآخرين المدنية [2]. فقد وجد أن هناك علاقة بين الثقة الاجتماعية العامة وبين الثقة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث وجدت هذه الدراسة بان أصحاب الثقة العالية في الناس هم كذلك اكثر ثقة في السياسة والسياسيين. فقد اتفق 68٪ من المبحوثين من ذوي الثقة الأدنى في الناس مع الجملة "إن عامة الناس غير مؤهلين للتصويت حول قضايا الساعة المعقدة"، مقارنة مع 32٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأعلى بالناس [3]، واتفق أصحاب الثقة الأدنى بالبشر بنسبة 45٪ مع الجملة "هناك استعمال قليل للكتابة إلى المسؤولين عن الشعب لأنهم لا يهتمون حقا، وفي الغالب، بمشاكل الإنسان العادي" مقابل 12٪

---

[1] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ، ص 81- 82.

[2] منهما دراستين رئيسيتين هما:

A- Morris Rosenberg, op.cit, pp.690-695.

B- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp.284-86.

[3] Morris Rosenberg, op.cit., p.691.

من أصحاب الثقة الأعلى في البشر. كما واتضح بأن 92٪ من أصحاب الثقة الأدنى يتفقون مع الجملة "ان المرشحين السياسيين هم عادة ما يقعون تحت سيطرة الآليات السياسية"، اي انهم غير محترمين والعوبة بيد المصالح الخاصة، مقابل 66٪ من ذوي الثقة العالية بالناس. وخلصت هذه الدراسة إلى ان 76٪ من أصحاب الثقة الأدنى بالناس هم اكثر الناس في عدم الثقة في السياسة والسياسيين مقابل 32٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس [1].

وعلى صعيد العلاقة بين الثقة في الناس وبين الحريات المدنية، فقد ظهر بأن عديمي الثقة في البشر هم أكثر احتمالا من الآخرين أن ينكروا على الآخرين حريتهم او ان يدافعوا ضد القيود التي تمنع حرية الآخرين. هكذا اتفق 40٪ من ذوي الثقة الأدنى بالناس مع الجملة" يجب إسكات أو منع الناس الذين يتحدثون بالسياسة بدون معرفة عما هم يتحدثون مقابل 21٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس. كما اتفق 32٪ من أصحاب الثقة الأدنى مع الجملة "تقود الحرية غير المقيدة إلى هيستيريا عامة" مقابل 16٪ من ذوي الثقة الأعلى في الناس. كذلك اتفق 51٪ من أصحاب الثقة الأدنى في الناس مع الجملة " يجب منع الناس من نشر افكار خطيرة لأنهم قد يؤثرون على الآخرين ويتبنوها" مقابل 16٪ من أصحاب الثقة الأعلى [2].

وظهر أيضا أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين الاعتقاد بقمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات الخطيرة. فقد افترض بأن أصحاب الثقة الضعيفة في الناس، بغض النظر عن آرائهم الأيدلوجية، بأنهم يميلون للقول بأنه يجب أن يكون هناك قانون ضد الجماعة المنحرفة. وقد اثبت هذا الافتراض، حيث اتفق 52٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه الجمهوري، مقابل 29٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه المستقل، و21٪ من المبحوثين من ذوي الاتجاه الديمقراطي، مع الجملة التالية "إن القوانين التي تحكم اتحادات العمل اليوم هي ليست صارمة بما فيه الكفاية". كما اتفق 32٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه الجمهوري، و21٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه المستقل، و 18٪ من أصحاب الاتجاه الديمقراطي مع الجملة التالية: "يجب أن تؤخذ حالا خطوات تنص على عدم قانونية وشرعية الحزب الشيوعي" [3].

كذلك ظهر بأن أصحاب الثقة الضعيفة بالناس لهم ميول في اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة عنهم، فقد اتفق 32٪ من المبحوثين أصحاب الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية" يجب قمع أو تحريم وعظ الأفكار الدينية غير المألوفة للجماعة"، مقابل 16٪ من

---

[1] Ibid, p.691.
[2] Ibid, p.692.
[3] Morris Rosenberg, op. cit., p.693.

المبحوثين من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا. وأخيرا ظهر ميول أكبر بين أصحاب الثقة الأدنى في الناس نحو تأييد القيود على الحق في شغل وظيفة عامة. فقد شعر 46٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأدنى بالناس بأنه: " ليس من الحكمة إعطاء الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة فرصة لانتخابهم"، مقابل 25٪ من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا [1].

وتؤدي عدم الثقة الاجتماعية التي ينشأ عليها الفرد من قبل الوالدين إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط به. فقد توصلت دراسة أجنبية إلى وجود عدم ثقة بين البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية نتيجة هذا النوع من التنشئة [2]. وأكدت ذلك دراسة أخرى إذ وجدت أن عدم الثقة الاجتماعية من قبل الفرد والجماعة تقود إلى عدم الاهتمام والثقة بمن حولهم من مسؤولين الأمر الذي يؤدي إلى عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين [3].

فضلا عن ما تقدم، ظهر أن هناك ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وبالنتيجة ترابط في الآثار السياسية لها. كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية. فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة والعكس هو الصحيح [4]. وفي هذا المجال ترى دراسة فلسطينية أن من بين نتائج التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إضعاف روابط الثقة والتعاون [5].

وتوصلت دراسة أجنبية أخرى، بعد مراجعة [6] للدراسات التي أجريت حول قيمة الثقة الاجتماعية لفترة ستة عشر عاما، إلى ان الأفراد الأكثر ثقة هم أقل احتمالا لأن يكذبوا، أو يغشوا أو يسرقوا. وهم ليسوا بأقل قدرة ممن دونهم ثقة في تحديد المواقف التي ينبغي أو لا ينبغي فيها الثقة بالآخرين [7]. (ونفترض هنا أن من المحتمل جداً أن الكذب والخداع السياسي يمكن أن ينتج من سمات الشخصية التي تتميز بضعف الثقة في الآخرين، والعكس هو الصحيح). وفي هذا المجال تعزز دراسة عربية ما ذهب إليه إذ ترى أن أكثر من دارس توصل إلى أن التنشئة العائلية في المجتمع المغربي، مصدر مهم للثقافة السياسية السائدة، تلك التي تتضمن عناصر الإحساس العميق بالشك لدى الساسة بوجه عام، وبالتالي اعتبار الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية، واتخاذ الخلافات السياسية طابعاً شخصياً

---

[1] Ibid, p.694.

[2] Frank A. Pinner,op.cit., pp. 58-70. cited by: Dean Jaros, op. cit., p.92.

[3] محمد خير علي مامسر, مصدر سبق ذكره, ص 189- 191.

[4] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 41- 42.

[5] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 56- 57.

[6] Rotter, 1980

نقلا عن: عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 5.

[7] المصدر نفسه, ص 5.

والنظر إلى السلطة على أنها أداة أرغام وقهر وغير جديرة بالثقة [1].

وتعد ثقة الفرد أو العديد من الأفراد في قطاع اجتماعي معين من أكثر العوامل البارزة في فعالية عالمنا الاجتماعي الحالي. فكفاءة أو فاعلية التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد أو حتى بقاء أية مجموعة اجتماعية يعتمد على وجود أو غياب مثل هذه الثقة بين الإفراد [2]. قد يمكن القول بعبارة أخرى أن شيوع قيمة الثقة الاجتماعية في مجتمع ما أنما تعزز من التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة.

وترى بعض الدراسات أن غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية. ففي هذا المجال ترى دراسة عربية:

"لا بد للديمقراطية من شعور بالثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي وفيما بين المؤسسات السياسية بعضها ببعض. إذ بغير هذا الشعور تنتاب المجتمع حالة من الفردية العارمة يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يشكل جوهر السياسة الديمقراطية. ولا يتصور ان ينمو ويتكرس الشعور بالثقة السياسية ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين أفراد المجتمع بوجه عام. هذا الشعور لا يبدو له قدماً راسخة في ثقافتنا العربية السياسية. فالشك المتبادل يكتنف العلاقة بين الحكومة والمعارضة. وتشوب الريبة العلاقات بين الحركات السياسية. وما أكثر تبادل الاتهامات حتى بين تلك التجمعات التي تتقارب في الأصول الاجتماعية والفكرية وعلى الرغم من وجود أحزاب إيديولوجية ولجان شعبية وأطر مؤسسية أخرى في عدد من الأقطار العربية. إلا ان الحاكم لا يثق في هذا كله. ويعتمد في شغل المناصب المهمة على دائرة ضيقة للغاية تقتصر على أفراد العائلة أو الطائفية أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع. وفي أجزاء عديدة من الدول العربية لا يتوقع المواطن من الحكومة اداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه. ففي بحث اجري عام 1978 لقياس اتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي المصري، اقر معظم المبحوثين (88,7٪، 77,7٪) على التوالي بتواضع الإشباع المتحقق من إداء المؤسسات السياسية والإدارية. بناء على ما تقدم يمكن ان نخلص إلى ان الثقافة السياسية في المجتمع العربي غير وظيفية بالمعيار الديمقراطي. انها في عمومها رعوية لا تشجع على المشاركة وتكرس التسلط السياسي" [3].

فضلا عن ما تقدم، تؤكد دراسة عربية أخرى ما تقدم حين تبين العلاقة بين قيمة الثقة الاجتماعية وتحقيق الديمقراطية:

---

[1] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 76- 77.

[2] (Rotter, 1967).

ولمزيد من التعاريف، راجع: د. معتز سيد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 101- 103.

[3] المصدر السابق، ص 71- 72.

obeikandl.com

يكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة لإمكانية تحقيق الانسجام والتناغم فيما بين مختلف مكونات الحياة السياسية, وخاصة تلك الجوانب المتصلة بالعلاقة بين المواطن والنظام السياسي, فموضوعة الثقة السياسية ومجالات تجلّيها وأشكال التعبير عنها هي أمر من الضروري الانتباه له عند التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم السلطوية. فالنظم الديمقراطية, بعكس السلطوية, لا تنشأ وتتعزز إلا بتوافر مستوى مقبول من الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم, وبين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية, الأمر الذي يجعل من الثقة السياسية أمرا مهما هو أنه بدونها تسيطر على الحياة السياسية درجه عاليه من التشكك والتوجس وتصبح ساحة تقاطب وتوتر يحكمها الشطط والاحتراب ويسودها المكر والحقد والضغينة. وعلى ضوء ذلك, تسيطر الأنانية المفرطة التي يصبح متعذراً معها وجود ذلك النوع من المنافسة الذي تقضيه الحياة السياسية الديمقراطية, والتي لا يمكنها أن تقوم إلاّ بوجوده" [1].

وفي هذا المجال خلصت دراسة فلسطينية إلى أن ضعف الثقة والتعاون بين الفصائل الفلسطينية قد أدى إلى غياب شرط من شروط الديمقراطية [2]. وبالنتيجة فقد ساهم ذلك في غياب تقليد راسخ لشعور بالثقة السياسية في الثقافة الفلسطينية الأمر الذي يضع مزيدا من العقبات في سبيل ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية [3]. من هنا أكدت احدى الدراسات على تلازم العلاقة بين قيمة الثقة الاجتماعية وبين الديمقراطية فترى بأن الثقة المتبادلة هي سمة ملازمة للديمقراطية [4].

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن لقيمة الثقة الاجتماعية ابعاداً سياسية أو تأثيرا في السلوك السياسي, كما في تأثيرها في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة التي تعد شرط من شروط قيام مؤسسات المجتمع المدني وتكوين الجماعات غير الرسمية في التأثير على الحكومة في وقت الأزمات السياسية, فقد أعاقت عدم الثقة في مجتمع الفلاحين المصريين من استعداد الفلاحين للتعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام, وأضعفت من شعورهم نحو الالتزام الكامل بالعهود, وفتور حماسهم اتجاه الأهداف الجماعية, وضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين, وأدت عدم ثقة طلاب غالبية الجامعات المصرية باتحادات الطلاب, ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية, والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية, ونظام التعليم الجامعي, وخدمات صندوق التكافل وقروض بنك ناصر

---

[1] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 80.
[2] المصدر نفسه, ص 56- 57.
[3] المصدر السابق, ص 81.
[4] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره, ص 19

وخدمات المدينة الجامعية وأجهزة الأعلام عن عدم مشاركة غالبية الطلاب في الأنشطة الجامعية والانضمام إلى اية تنظيمات او أحزاب سياسية. ويُخلص أيضا إلى تطابق ما تقدم من نتائج الدراسة المصرية مع نتائج دراسات أجريت على مجتمعات الولايات المتحدة وبريطانيا التي تزيد فيها الثقة الاجتماعية السياسية عن مجتمعات كل من ألمانيا والمكسيك وإيطاليا.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية أدت إلى عدم ثقة سياسية كما في لجوء الفلاح في المجتمع المصري إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين. ومدح الحاكم عندما يكون في السلطة ونقده عندما يفقدها. وفقدان ثقته في جهاز الدولة ورجال الإدارة. ونأيه عن السلطة قدر الإمكان. وشيوع عدم الثقة السياسية في المجتمعات المصرية والفلسطينية والأردنية في مؤسسات الدولة وإيديولوجيتها وأجهزتها الرسمية ووسائل الدعاية والأعلام. والأحزاب السياسية. وأصحاب الوظائف العليا في الدولة. وعدم ثقتهم في شعارات الدولة وتعهداتها. وعدم الثقة السياسية في المجتمع الفلسطيني في المنظمات والأطر المجتمعية كاتحادات العمال واتحادات المرأة والصحافة المحلية والمعارضة. والتعديلات الوزارية وسن القوانين. والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية والقرارات الدولية والدول العظمى والمنابر الدولية. والزيارات السياسية للزعماء وتصريحاتهم الإعلامية. كما أدت عدم الثقة في فلسطين إلى إضعاف الوحدة الوطنية في فلسطين. وانعدام الثقة بين مختلف سلطات وهيئات ومؤسسات النظام السياسي. والتهميش والإقصاء السياسي والتوتر والعدائية كما هو الحال بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي مما يعيق من الديمقراطية. ومن مؤشرات عدم الثقة السياسية هذه هو نقد أداء السلطة الفلسطينية.

وعلى النقيض مما تقدم. خُلص إلى أن التنشئة على عدم الثقة الاجتماعية قادت إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط. كما في عدم ثقة البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة تؤدي إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة. مثل بروز دور الايدولوجيا الإسلامية. والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم. وعدم الولاء للنظام السياسي. والاغتراب السياسي. كما في نفور الفلاح المصري من الجندية. واتصافه بالمكر والغموض نحو الحكومة وضعف استجابته لبرامج الحكومة في الريف.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية لدى العراقي أثرت في سلوكه السياسي إذ أصبح يخشى المستقبل ويخافه بعدّه شيء غامضا ومن الممكن ان يحمل اشياء عجيبة وغريبة ومأساوية وغير معقولة ومتصورة ومسيطر عليها. وأصبح العراقي يتسم بطباع وسجايا تتسم بالقلق والتقلب والعنف والتسرع.

وخُلص الدراسة فضلا عن ما تقدم إلى أنه: كلما كانت الثقة الاجتماعية عالية زادت الثقة بالسياسة والسياسيين كما في الولايات المتحدة الأمريكية. والاعتراف بحق الناس في التصويت حول قضايا الساعة. والكتابة إلى المسؤولين والمرشحين السياسيين. والاعتراف بحرية الآخرين والدفاع ضد القيود التي تمنع من حريتهم. كما في السماح للناس للتحدث بالسياسة. والإيمان بإيجابية الحرية. والقبول بنشر الأفكار وعدم قمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات السياسية الخطيرة. وعدم اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة. وإعطاء فرصة لانتخاب الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

وخُلص إلى وجود ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وترابط بالنتيجة في آثارها السياسية. كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية. فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة والعكس هو الصحيح. فقد ساد التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إلى إضعاف روابط الثقة والتعاون.

ومن المحتمل جداً ان تقود عدم الثقة الاجتماعية إلى الكذب والخداع السياسي كما في المغرب العربي. فقد عُدّ الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية.

وخُلص أيضا إلى غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية كما هو في المجتمعات العربية حيث يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم. وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه. وبين الحكومة والمعارضة. وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب. واعتماد الحاكم في شغل المناصب المهمة على أفراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع. وفيما بين الحركات السياسية. وفيما بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية. وسيادة التقاطب والتوتر والشطط والاحتراب والمكر والحقد والضغينة بين العاملين في السياسة. وسيادة الأنانية السياسية بدل التعاون السياسي. وعدم الاهتمام والثقة بالمسؤولين وبالتالي عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين.

وخُلص أيضا إلى أن الثقة الاجتماعية تؤدي إلى التعاون أكثر من التنافس مما يعزز من الديمقراطية. ويؤدي شيوع قيمة الثقة الاجتماعية في مجتمع ما إلى تعزيز من التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة.

وما يُخلص إليه أيضا: أنه قد يمكننا القول أن مؤشرات الثقة السياسية [1] يمكن أن تكون (عامل الثقة السياسية بالمؤسسات الحكومية وموظفيها, وعامل الصدق في القول من قبل السياسيين, وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين من أصحاب السلطة والعاملين معهم, وعامل الأمانة في العمل في المؤسسات الحكومية, وعامل الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام, وعامل الثقة بالمعلمين كرموز من رموز مؤسسات النظام السياسي, وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي, وعامل التفاؤل السياسي, وعامل الثقة في الوالدين كرموز أو ممثلين للسلطة).

obeikandl.com

[1] اقتبست الفكرة الأساسية من مؤشرات الثقة الاجتماعية التالية: عامل الثقة بالمؤسسات, وعامل الصدق في القول, وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين, وعامل الأمانة في العمل, وعامل الثقة في المجتمع, وعامل الثقة بالمعلمين, وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي, وعامل التفاؤل, وعامل الثقة في الوالدين, التي وردت في: عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 67.